EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

UNEP(OCA)/MED IG.11/8
15 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

خطة عمل البحر المتوسط

الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث
وبروتوكولاتها

تونس، ١٨-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

التقرير المرحلي للمنسق بشأن أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

UNEP(OCA)/MED IG.11/8
15 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

خطة عمل البحر المتوسط

الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث
وبروتوكولاتها

تونس، ١٨-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

التقرير المرحلي للمنسق بشأن أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
أثينا ، ١٩٩٧

قائمة المحتويات

مقدمـة

أولا- تاريخ مختصر عن اللجنة

ألف- الاجتماع الأول للجنة
باء- الاجتماع الأول لمكتب اللجنة
جيم- الاجتماع الثاني للجنة

ثانيا- التقارير المرحلية لمدراء المهمات

ألف- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية
باء- إدارة الطلب على المياه
جيم- المعلومات والوعي والتثقيف البيئي والمشاركة
دال- الصناعة والتنمية المستدامة
هاء- إدارة التنمية الحضرية/الريفية
واو- مؤشرات التنمية المستدامة
زاي- السياحة المستدامة

ثالثا- العلاقة بين لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة وريو+٥

رابعا النظام الداخلي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

المرفقات

المرفق الأول اختصاصات اللجنة
المرفق الثاني- تشكيل اللجنة
المرفق الثالث- تقرير لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة

مقدمـة

يقدم منسق خطة عمل البحر المتوسط هذا التقرير المرحلي امتثالا لاختصاصات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. ويشمل التقرير التقدم المحرز والمشاكل التي تمت مواجهتها في تنفيذ المقررات المختلفة المتخذة خلال الاجتماعين الأول والثاني للجنة. (الرباط، ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وبالما دي مايوركا، ٦-٨ أيار/مايو ١٩٩٧). وسيقدم المنسق تقريرا مكملا في مرحلة لاحقة ليشمل مداولات وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (صوفيا أنتيبوليس، ٢٨-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

أولا- تاريخ مختصر عن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

١- كانت مرحلة ما بعد ريو فترة مهمة في تاريخ خطة عمل البحر المتوسط بدأت خلالها حكومات منطقة البحر المتوسط والمجتمع الأوروبي عملية ترجمة وتكييف مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في سياق البحر المتوسط من خلال إعداد جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط وإعادة توجيه خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وإنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

٢- أنشئت اللجنة في عام ١٩٩٥ في إطار خطة عمل البحر المتوسط باعتبارها هيئة استشارية لها الولاية التالية[١].

تحديد وتقييم المشاكل الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية الرئيسية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط والتقدم بمقترحات بشأنها إلى اجتماعات الأطراف المتعاقدة وتيسير تبادل المعلومات بين المؤسسات المنفذة للأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة في البحر المتوسط؛

- تعزيز التعاون الإقليمي وترشيد قدرة اتخاذ القرارات فيما بين الحكومات وحوض البحر المتوسط لتكامل قضايا البيئة والتنمية.

٣- في اجتماعهم الاستثنائي (مونبلييه، ١-٤ تموز/يوليه ١٩٩٦)، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة اختصاصات وتشكيل اللجنة[٢]. وطبقا للاختصاصات (المرفق الأول بهذا التقرير)، تتألف اللجنة من ٣٦ عضوا من ممثلين لمستوى رفيع من كل طرف من الأطراف المتعاقدة (٢١) وممثلين عن السلطات المحلية والعاملين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي والمنظمات الحكومية (١٥) التي تعمل في ميادين البيئة والتنمية المستدامة (انظر المرفق الثاني بهذا التقرير). وبناء على الاعتقاد الشديد بدور السلطات المحلية

---

[١] UNEP(OCA)/MED IG.5/16, Annex XIII, (IV-a).

[٢] UNEP(OCA)/MED IG.8/7, Annexes V & VI.

والعاملين في الميدان الاجتماعي الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية بأن من المهم خلال الفترة الجديدة لخطة عمل البحر المتوسط، وافق اجتماع الأطراف المتعاقدة على بعد جديد في علاقات خطة عمل البحر المتوسط مع هذه المجموعات الثلاث من خلال قبولها المشاركة في أعمال اللجنة باعتبارهم أعضاء كاملين جدد على قدم المساواة مع الأطراف المتعاقدة.

ألف) الاجتماع الأول للجنة

٤- خلال اجتماعها الأول (الرباط، ١٦-١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، وافقت اللجنة على برنامج يقام حول أنشطة قصيرة ومتوسطة الأجل يتمشى مع بعض احتياجات الأولوية لمنطقة البحر المتوسط. وتم تحديد اثنان باعتبارهما مجالات عمل لأجل قصير نظرا للقيام بعمل كاف يسمح بوضع مقترحات بالسياسة والاستراتيجية (الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية وإدارة الطلب على المياه). وحددت ستة موضوعات أخرى باعتبارها موضوعات أولوية متوسطة الأجل (مؤشرات التنمية المستدامة والسياحة والإعلام والوعي والمشاركة والتجارة الحرة والبيئة والصناعة والتنمية المستدامة وإدارة التنمية الحضرية والريفية) من المخطط تقديم نتائجها النهائية إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة الذي سيعقد في عام ١٩٩٩.

٥- ولتنفيذ هذه الأنشطة على نحو فعال ومفيد لضمان أكبر مشاركة، عينت اللجنة مدراء مهام وأفرقة عمل موضوعية لتتناول كل موضوع مختار. وستعتبر الأموال التي تخصصها خطة عمل البحر المتوسط للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أموال للبدء نظرا لأن من المتوقع أن يبحث مدراء المهام عن الموارد البشرية والمالية والخبرة الإضافية الضرورية لأنشطة أفرقة العمل الموضوعية. ومع ذلك، فالدول المشتركة على استعداد لدعم هذه الأنشطة بقدر الإمكان من خلال توفير موارد بشرية ومالية، على ثقة بأن اللجنة اختارت أنشطة الأولوية السليمة في جوهرها وتنظيمها، وبالتالي ستحظى على اهتمام المتبرعين[٣].

٦- عين الاجتماع الأول مكتبا يتألف من ثمانية أعضاء، رئيس وستة نواب للرئيس ومقرر. ويرأس المكتب الحالي وزير البيئة في المغرب. أما الأعضاء الآخرون فهم من رابطة غرف تجارة البحر المتوسط والمركز الإقليمي الأوروبي المتوسطي من أجل البيئة وكرواتيا ومصر والمجتمع الأوروبي وتونس وEcoMediterrania.

٧- وقبل الاجتماع أيضا دعوة إسبانيا لاستضافة الاجتماع الثاني للجنة في أوائل أيار/مايو ١٩٩٧ وأحيط علما بدعوة فرنسا باستضافة الاجتماع الثالث في فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

[٣] تقرير الاجتماع الأول للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (الوثيقة: UNEP(OCA)/MED WG.120/4.

باء) الاجتماع الأول لمكتب اللجنة

٨- خلال اجتماعه الأول (أثينا، ٢٠-٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧) استعرض المكتب التقدم المحرز في عمل مدراء المهمات المتعلق بموضوعين قصيري المدى أي، "التنمية المستدامة للمناطق الساحلية" و"إدارة الطلب على المياه".

٩- لاحظ المكتب أن المشاورة بين مدراء المهام وأعضاء أفرقة العمل الموضوعية ودعم مراكز الأنشطة الإقليمية كان محدودا نتيجة للوقت القصير المتاح وتعقد الموضوعات. ومع ذلك، تم تحقيق تقدم ملحوظ تجاه موضوعين قصيري الأجل.

١٠- وخلال مناقشة هذا البند، قدم أعضاء المكتب تعليقات عملية مختلفة عن برنامج عمل لمديري مهمتين ومقترحات بشأن العمل في المستقبل[٤].

١١- ومن أجل تعزيز عمل مدراء المهام وأفرقة العمل الموضوعية والإسراع به، اتصلت الأمانة بجميع مدراء المهام (آذار/مارس ١٩٩٧) وحثتهم على الاضطلاع بالمشاورات الضرورية مع أفرقة العمل الموضوعية لإعداد برنامج عمل، بما في ذلك جدول زمني، بموضوعاتهم ذات العلاقة لتعرض على الاجتماع الثاني للجنة.

١٢- وبما أن من المتصور أن يعقد كل فريق عمل موضوعي حلقة عمل، قامت الأمانة بعملية مشاورات مع المتبرعين للحصول على موارد مالية لحلقات العمل هذه.

١٣- وفي هذا الصدد، تجري حاليا مشاورة مكثفة مع برنامج المساعدة التقنية والبيئية للبحر المتوسط الثالث مع أجل تنسيق أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة مع أولويات البرنامج ولتجنب التداخل. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الميزانية الشاملية لبرنامج المساعدة التقنية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ هو حوالي ١١٨ مليون دولار، هناك فرصة جيدة للجنة لتستفيد من البرنامج المالي هذا.

جيم) الاجتماع الثاني للجنة

١٤- عقد الاجتماع الثاني للجنة في بالما دي مايوركا، إسبانيا، في الفترة ٦-٨ أيار/مايو ١٩٩٧. واستعرضت اللجنة التقدم المحرز والمشاكل التي تمت مواجهتها منذ اجتماعها الأول. واستمعت إلى تقارير مختلفة عن التقدم المحرز وتقارير أولية لمدراء المهمات وقدمت التعليقات والمقترحات الضرورية لتحسين عملها.

---

[٤] الاجتماع الأول لمكتب اللجنة (الوثيقة: UNEP/MCSD/BUR/1/5).

١٥- واستعرض الاجتماع أيضا تشكيل فريق العمل الموضوعي وقرر إضافة أعضاء آخرين بناء على طلبهم. ويرد التشكيل المنقح لأفرقة العمل في الجدول التالي.

١٦- وفيما يتعلق بمشروع النظام الداخلي للجنة، وبعد مناقشة، ونتيجة للوقت المحدود، قرر الاجتماع تأجيل اتخاذ قرار بشأن مشروع النظام الداخلي إلى الاجتماع الثالث للجنة الذي سيعقد في فرنسا في الفترة ٢٨-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

المرفق الثاني

جدول أفرقة العمل الموضوعية

(منقح)

الموضوعات	مدراء المهمات	أعضاء الفريق	دعم من خطة عمل البحر المتوسط*
قصيرة الأجل (لمدة حوالي أكثر من عام)			
- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية	المغرب وMEDCITIES	CREE، المجتمع الأوروبي، اليونان، مدينة روما، إسبانيا، EcoMediterrania، المغرب، الصندوق العالمي للحياة البرية، إيطاليا، EOAEN، قبرص، فرنسا، تونس، MIO-ESCDE، مصر، مالطة، ألبانيا	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية، مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد، مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
- إدارة الطلب على المياه	تونس والمغرب	ليبيا، الصندوق العالمي للحياة البرية، APNEK، المجتمع الأوروبي، مصر، إيطاليا، فرنسا، CEFIC، MIO-ECSDE، مالطة، إسبانيا، EcoMediterrania، CEDARE، قبرص، إسرائيل	مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
متوسطة الأجل (حتى اجتماع الأطراف المتعاقدة في ١٩٩٩ وما بعده)			
- مؤشرات التنمية المستدامة	فرنسا وتونس	المجتمع الأوروبي، المغرب، EcoMediterrania، اليونان، إسرائيل	مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
- السياحة المستدامة	إسبانيا وEOAEN ومصر	مالطة، موناكو، قبرص، كرواتيا، المجتمع الأوروبي، اليونان، EcoMediterrania، الصندوق العالمي للحياة البرية، MIO-ECSDE، ASCAME	مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
- الإعلام والوعي والمشاركة	MIO-ECSDE وCREE	المجتمع الأوروبي، الصندوق العالمي للحياة البرية، فرنسا، APNEK، كرواتيا، مصر، المغرب، MEDCITIES، EcoMediterrania، ألبانيا، الجزائر، ليبيا	وحدة تنسيق البحر المتوسط
- التجارة الحرة في سياق أوروبي متوسطي (تقييم الأثر الاستراتيجي)	FIS	تونس، فرنسا، المجتمع الأوروبي، APNEK، المغرب، MIO-ECSDE	وحدة تنسيق البحر المتوسط
- الصناعة والتنمية المستدامة (الجوانب الثقافية والاقتصادية والتقنية والمالية للقضاء التدريجي على الملوثات البرية)	إيطاليا، الجزائر	الصندوق العالمي للحياة البرية، إسرائيل، EOAEN، CEFIC، إسبانيا، المجتمع الأوروبي	مدبول، مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف
إدارة التنمية الحضرية/الريفية	مصر	MEDCITIES، FIS، MIO-ECSDE، إسبانيا، المغرب، فرنسا، مالطة (تركيا، البوسنة والهرسك)، الجزائر، CEDARE، المجتمع الأوروبي	مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء، مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية

* سيوفر كل من وحدة التنسيق ومراكز الأنشطة الإقليمية الدعم الضروري لمختلف أفرقة العمل طبقا لخبراتها.

ثانيا- التقارير المرحلية لمدراء المهام

ألف) التنمية المستدامة للمناطق الساحلية

قبل انعقاد اجتماع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في بالما دي مايوركا (٦-٨ أيار/مايو ١٩٩٧) نظم مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية إعداد وثيقة أساسية لعمل الفريق الموضوعي. واختار مدراء مهام الفريق (المغرب وMEDICITES) الخبراء لإعداده (البروفيسور Harry Cocossis، اليونان). واتفق مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية على طرائق إعداد الوثيقة وتعاون تعاونا وثيقا خلال إعداد وثيقة "التنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط". وفي بالما، عقد الفريق العامل اجتماعين بالتعليق على الوثيقة وصياغة مقترحات لتحريرها النهائي. وتم الانتهاء من الوثيقة وقدمت إلى أعضاء الفريق العامل في آب/أغسطس ١٩٩٧.

ويتصور الفريق العامل لهذا البرنامج تنظيم حلقة عمل نهائية لمناقشة المقترحات العملية والملموسة للتدابير التي تهدف إلى تحسين وتعزيز الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط. وسيجري الاقتراح بأن يعتمد أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة هذه التدابير. وقبل مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية مقترح EcoMediterrania (منظمة غير حكومية إسبانية، عضو في الفريق العامل وفي لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة) بقبول عرض مصرف البحر المتوسط للادخار (Caja de Ahorros del Mediterraneo - CAM)، أليكانتي، إسبانيا، بأن يكفل اجتماع حلقة العمل جزئيا.

وخلال إعداد حلقة العمل، نظم اجتماعان لمدة يوم لكل منهما في برشلونة (تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧) في مقر EcoMediterrania. وحضر الاجتماعان مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية ومدراء فريق المهمات وEcoMediterrania وواضع الوثيقة الأساسية. وحددوا جوانب مختلفة لحلقة العمل مثل المحتويات والتدابير وجدول الأعمال والمشاركين والوثائق التي ستعرض وجميع قضايا الإمدادات الأخرى ذات العلاقة. وفي الاجتماع الأول، نوقشت الوثيقة الأساسية بدقة وقدمت اقتراحات إضافية لتعديلها. وفي ذلك الاجتماع أيضا تم الاتفاق على تركيز حلقة العمل على أكثر القضايا الحرجة لتنفيذ موضوع الفريق العامل.

عقدت حلقة عمل "الإدارة المستدامة والمتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط" في بينيدورم، إسبانيا، في الفترة ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونظمت الحلقة في مقر الكفيل، مصرف البحر المتوسط للادخارات، وحضرها ٤٠ خبيرا (أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الذين هم أعضاء الفريق العامل، ودعي خبراء معروفين في منطقة البحر المتوسط وفريق من الخبراء الإسبان). ووزع عدد من الوثائق تتعلق بمشاكل الإدارة المتكاملة للسواحل، أعدتها خطة عمل البحر المتوسط وبرنامج الأعمال ذات الأولوية،على المشاركين. وجذبت حلقة العمل انتباه وسائل الإعلام، وبعد الانتهاء، نظمت مناظرة عامة قدم

خلالها المشاركون عروضا عامة. وتعتبر استنتاجات وتوصيات الفريق العامل إلى لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة هي عملية ويمكن جمعها في موضوعين فرعيين أساسيين:

- كيف يمكن زيادة الجهود الوطنية والإقليمية والمحلية لتتمشى مع المبادرات الدولية في مجال الإدارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية؟

- كيف يمكن زيادة مبادرات المجتمع المدني في الإدارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية؟

سيعد مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية تقرير حلقة العمل ويوزعه على جميع أعضاء لجنة البحر المتوسط. ومن المتوقع أن يعد الكفيل مطبوعا ذي نوعية عالية بجميع مدخلات ووثائق حلقة العمل.

فيما يلي استنتاجات وتوصيات اجتماع حلقة عمل بنيدورم:

الاستنتاجات والتوصيات

السياق

تتألف المناطق الساحلية من أنظمة إيكولوجية مادية وطبيعية وبشرية محددة. وتهدد المشاكل البيئية المتزايدة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط الأنشطة البشرية وتوقعات تنميتها. وتوحي خواصها ومشاكلها المعينة بوجوب أن تستهدف سياسات خاصة هذه المناطق باعتبارها مناطق أولوية للتنمية وحماية البيئة. وأدى القلق المتزايد بشأن خيارات التنمية طويلة الأجل ونتائجها البيئية على فرص التنمية الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات إنمائية مستدامة للمناطق الساحلية يجري تنفيذها على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

توفر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية إطارا مفاهيميا لتنظيم أعمال السياسة في عملية تؤدي إلى تنسيق أفضل للسياسة العامة في المناطق الساحلية لتكامل الشواغل البيئية والاجتماعية الاقتصادية والطبيعية. وتتطلب الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية سياسة متكاملة وعملية لاتخاذ قرارات تشمل جميع القطاعات والأطراف المتأثرة. ويضمن هذا توازن وتوافق الاستخدامات. وينبغي أن يركز متخذو القرارات على قضايا محددة بعناية تتعلق بالإدارة الساحلية بينما يضمن تطبيق النهوج الوقائية والحذرة عند تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الساحلية المستدامة. ومن ثم تظهر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باعتبارها أداة لتدخل السلطات الوطنية والمجتمع الدولي والمتأثرون الآخرون في المنطقة.

لقد اتخذت إجراءات كثيرة بهدف تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الساحلية في المنطقة، مع الإشارة الخاصة إلى تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وعلى المستوى السياسي، كانت أكثر المبادرات المتخذة أهمية هو إعلان تونس المتعلق بالتنمية المستدامة الذي اعتمده الوزراء المسؤولون عن البيئة في بلدان البحر المتوسط واللجنة الأوروبية (١٩٩٤). وكان تنقيح اتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر المتوسط الجديدة – المرحلة الثانية (١٩٩٥) وإنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (١٩٩٦) جهودا إقليمية رئيسية في هذا الاتجاه.

وعلى مستوى السياسة، حقق اجتماع ممثلي بلدان البحر المتوسط في سانتوريني (١٩٩٦) تبادلا رئيسيا لخيارات السياسة فيما بين الخبراء الإقليميين للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأصبح حجم المهمة الموضوعة أمام بلدان البحر المتوسط واضحا.

وعلى المستوى العملي، ينبغي ملاحظة المبادرات التي اتخذتها خطة عمل البحر المتوسط (منذ عام ١٩٨٧) بما في ذلك مبادرات الخطة الزرقاء وبرنامج الأعمال ذات الأولوية والمراكز الإقليمية الأخرى المتكاملة في المشروعات التجريبية وبرامج إدارة المناطق الساحلية وكذلك عدد من تدخلات برنامج المساعدة التقنية والبيئية في البحر المتوسط.

وتشمل المبادرات العملية على المستوى الوطني سياسات المناطق المستهدفة وسياسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ولقد اتخذت بلدان عديدة خطوات مهمة في إنشاء هياكل مؤسسية أو وضع تشريعات خاصة للمناطق الساحلية. وقد اختار البعض للخطط الساحلية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو برامج إدارة تهدف إلى صيانة الموجودات الطبيعية باعتبارها مناطق متفردة الجمال أو مهددة – أي التآكل والعواصف وما إلى ذلك. وفي بعض الحالات شملت الاستراتيجيات قطاعات وحيدة مثل تنمية السياحة بما في ذلك سياسات لأنواع بديلة للسياحة تتعلق بالثقافة والصحة والرياضة وما إلى ذلك. وحظيت الحماية في كثير من الحالات بأولوية عليا. وبجانب حماية المناظر الطبيعية تعلقت تدابير أخرى بمكافحة التلوث وإنشاء محتجزات طبيعية وحماية الموائل وتأهيل الأراضي الرطبة وصيانة المستنقعات وإدارة المياه وضمان وصول الجمهور إلى الشواطئ وأعمال الترميم ورقابة أماكن انتظار السيارات على الشواطئ والمناطق الحساسة واستخدام تقفي الآثار الطبيعية وطرق الدورات وبرامج الوعي العام. ويجري تشجيع رقابة الأرض ولا سيما إنشاء نظام تقسيم المناطق وخاصة في المناطق التي تمثل وحدات إيكولوجية مهمة.

وبالرغم من تحقق تقدم كبير في عدد من الحالات، لم يتحقق التكامل الكامل بين الأطراف المتأثرة والقطاعات والمستويات الإدارية والخطط. وفي كثير من بلدان البحر المتوسط ما زال يسيطر النهج القطاعي في الإدارة الساحلية. وما زالت أيضا القضايا الساحلية تسيطر على أعمال السياسة في هذه المناطق، إلا أن الدرجة الفعلية لتكامل هذه القضايا تعتمد إلى حد كبير على الإطار المؤسسي. وفي معظم الحالات يكون صياغة البرامج والخطط والسياسات أسهل من تنفيذها.

وبالرغم من أن المشاكل البيئية تبدو مشتركة فيما بين بلدان البحر المتوسط، هناك عوائق كثيرة للتنفيذ الفعال للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. إن حالة تنميتها الاقتصادية قد تكون أحد الأسباب التي تعوق بعض البلدان من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. فهي تشكل أساسا هذه الاحتياجات من الميزانيات التي تعتبر محدودة إلى حد ما. وفي بعض الحالات يمكن ضمان الأموال من متبرعين دوليين (برنامج المساعدة التقنية والبيئية في البحر المتوسط والمصرف الأوروبي للاستثمار والاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمل البحر المتوسط وما إلى ذلك). وأيضا ليس من الضروري أن تبدأ الجهود الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في وقت واحد. فمن الممكن تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في كل منطقة على حدة أو لكل مورد على حدة أو لكل وظيفة على حدة. ومن خلال عملية خطوة بخطوة يمكن تحقيق تقييم للمشاكل الكلية نظرا لأن الحالات المعزولة تقوم بدور مشروعات تجريبية لتوفير خبرة ومعلومات مفيدة.

إن الفريق العامل للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن إدارة المناطق الساحلية له مهمة توفير مقترحات ملموسة للجنة لاتخاذ تدابير وأعمال محددة لتحسين أداء الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المنطقة بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية. ونظمت حلقة العمل في بنيدورم بهدف أن توفر لبلدان المنطقة المشورة عن كيفية تنفيذ عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بكفاءة. ونظرا لتحديد عنصر التنفيذ باعتباره أضعف حلقة في عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ركزت مداولات حلقة العمل على بعض القضايا الملحة. وعرضت مسألتين رئيسيتين على المشاركين:

- كيف يمكن زيادة الجهود الوطنية والإقليمية والمحلية لتتمشى مع المبادرات الدولية في الإدارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية؟

- كيف يمكن زيادة مبادرات المجتمع المدني في الإدارة المتكاملة والمستدامة في المناطق الساحلية؟

التوصيات

يقترح المشاركون في حلقة العمل التوصيات التالية:

ألف- فيما يتعلق بالسؤال الأول، توصل المشاركون إلى اتفاق في الرأي بأن الجهود الوطنية والإقليمية والمحلية يمكن تحسينها لتتمشى مع المبادرات الدولية في ميدان الإدارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية. ولتحقيق ذلك، تقترح أعمال السياسة العامة التالية على أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

- تحسين الإطار المؤسسي؛
- استخدام تدابير تشريعية ناظمة وصارمة ومحددة أكثر؛
- جعل فرض القانون أكثر فاعلية؛

- هيكلة المعلومات والمعرفة ونشرها؛
- زيادة استخدام الأدوات المالية؛
- تعزيز المشروعات العملية للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية وتشجيعها.

ولكل توصية من هذه التوصيات، يقترح عدد من الأدوات:

'١' تحسين الإطار المؤسسي لإدارة المناطق الساحلية، يعهد إلى أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

- إنشاء وكالات وطنية وإقليمية ومحلية لإدارة المناطق الساحلية وذلك أساسا لتنسيق الأعمال فيما بين السلطات المختصة لضمان الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- ضمان التعاون فيما بين الهيئات والمؤسسات والمنظمات الإدارية المختلفة النشطة في مجال إدارة المناطق الساحلية لتجنب ازدواج الجهود؛

'٢' لضمان فاعلية إدارة المناطق الساحلية، هناك حاجة إلى تدابير تشريعية ناظمة وصارمة ومحددة أكثر. ويجري تشجيع أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة على:

- مواصلة الأنشطة بشأن صياغة بروتوكول البحر المتوسط بشأن إدارة المناطق الساحلية بهدف وضع مبادئ عامة تطبقها البلدان في تشريعاتها؛
- تحسين القانون الساحلي الحالي أو وضع قانون جديد (عندما لا يوجد) لتنظيم الأعمال في المناطق الساحلية بطريقة متكاملة؛
- ضمان أن التشريع الوطني يضمن عدم ترك جزء مهم من الخط الساحلي دون أي تنمية؛
- جعل خطط التنمية الإقليمية والمحلية ملزمة في جميع المناطق الساحلية في منطقة البحر المتوسط، ومن الأفضل الانتهاء منها قبل عام ٢٠٠٥.

'٣' جعل فرض القانون أكثر فاعلية من خلال منع الأنشطة غير المشروعة في المناطق الساحلية. ينبغي على أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

- تنفيذ تدابير حماية صارمة تؤيدها إمكانية فرض عقوبات؛
- وضع العقوبات لتتمشى مع الأضرار الواقعة؛
- وضع آليات فعالة لفرض القانون (ضمان وجود مفتشين ومعدات وتدريب وما إلى ذلك) تدفع من الأموال التي يجري جمعها من الأدوات الاقتصادية المطبقة في المنطقة الساحلية.

'٤' كسر حواجز المعلومات، الموجودة في بعض الأحيان في المنطقة، لزيادة الوعي وكذلك لتثقيف أكبر عدد مكن من الأطراف المتأثرة. وينبغي أن يصبح نظام معلومات فعال هو قناة الاتصال الرئيسية

لنقل المعلومات والمعرفة ذات العلاقة إلى الأطراف المهتمة في البحر المتوسط. ويقترح ما يلي على أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

- ينبغي استخدام الهياكل والتكنولوجيات الحالية في خطة عمل البحر المتوسط لنقل المعلومات والمعرفة (أفضل ممارسات ومعلومات عن المشروعات الناجحة والفاشلة والتكنولوجيات الجديدة والمنهجيات الجديدة وما إلى ذلك)؛
- ينبغي أن تصل جميع المعلومات والمعرفة الملائمة إلى المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية وكذلك إلى جميع الأفراد المهتمين من خلال استخدام جميع الوسائل المتاحة (Internet والنشرات ووسائل الاتصال اللإلكترونية الأخرى وما إلى ذلك)؛
- ينبغي تشجيع خطة عمل البحر المتوسط والبلدان على ترجمة أفضل الوثائق بشأن إدارة المناطق الساحلية بجميع لغات البحر المتوسط وضمان أوسع نشر ممكن.

'٥٥ استخدام الآليات المالية الضرورية لضمان تنفيذ الأنشطة في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وبجانب الأموال الدولية، ينبغي استخدام الموارد المالية الوطنية إلى أقصى حد ممكن. ونذكر أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن مصادر التمويل الممكنة هي:

- المساهمات المتزايدة والمنسقة على نحو أفضل لمصادر متعددة الأطراف (MEDA، برنامج المساعدة التقنية والبيئية في البحر المتوسط ومرفق البيئة العالمية وآخرون) والثنائية لأنشطة إدارة المناطق الساحلية؛
- الأموال الوطنية والإقليمية الخاصة المخصصة للاستخدام المقصور على المناطق الساحلية التي تجمع من الضرائب المحلية الإضافية وضرائب التنمية والضرائب الأخرى للأنشطة في المناطق الساحلية؛
- المساهمة المتزايدة من قبل الحكومات الوطنية للمناطق الساحلية ذات البيئة الحساسة بصورة خاصة لتستخدم في حمايتها وصيانتها؛
- ضرائب الزوار التي تفرضها السلطات المحلية في الأماكن التي يتردد عليها والتي ينبغي استخدامها فقط لفائدة تحسين البيئة في هذه المناطق.

'٥٦ لزيادة شفافية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المنطقة وتحسين فاعلية الأدوات المستخدمة، من الأهمية بمكان أن يضطلع المجتمع الدولي والبلدان بمشروعات ميدانية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ونشر نتائجها بشكل واسع. ويقترح ما يلي على أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

- ينبغي أن تكون المناطق الساحلية المتصارع عليها التي حددتها بلدان البحر المتوسط مناطق أولوية لوضع مشروعات ميدانية عملية؛
- ويمكن أن تكون المشروعات الميدانية لمناطق الأولوية الأخرى: المناطق الأرضية والبحرية الساحلية ذات الأهمية الإيكولوجية والحساسة؛ الأراضي الرطبة؛ الخزانات الجوفية الساحلية؛ المناطق الحضرية والريفية التي ترتفع فيها نسبة الفقر؛ المناطق التي توجد فيها مشاكل استغلال الموارد الطبيعية فيما يتعلق بقدرة

حملها؛ مناطق التآكل الساحلية؛ مناطق تنفيذ تقييم الأثر البيئي؛ التقييم الاستراتيجي البيئي؛ مراجعة الحسابات البيئية المحلية؛ جداول أعمال القرن ٢١ المحلية وما إلى ذلك؛

- لضمان فعالية المشروعات، ينبغي ان تتوفر لديها أهداف ونتائج وفوائد للمجتمع المحلي محددة بوضوح.

باء وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، توصل المشاركون إلى أن دور المجتمع المدني مهم جدا في سياق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية طبقا لمبدأ المسؤولية المشتركة لتحسين كفاءة الأشكال المختلفة لتدخل السياسة. وفي تعقيده، يتألف المجتمع المدني، من بين آخرين، من العاملين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث والجامعات. والهدف الرئيسي هو زيادة مسؤولية المجموعات المختلفة للمشاركة بفعالية في الإدارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية. وأساساً، يجري التعبير عن دور المجتمع من خلال:

- النقاش الديمقراطي؛
- التنسيق والتوفيق؛
- التعاون والمشاركة.

ويمارس ذلك من خلال:

- الإعلام؛
- زيادة الوعي؛
- التدريب؛
- إدارة المشروعات والبرامج (أشكال جديدة للمشاركة)؛
- حشد الموارد.

يقترح ما يلي على أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

- وضع صكوك مؤسسية ضرورية للتنسيق (استطلاع الرأي، عمليات مسح، لجان ساحلية، مجالس بيئية، وما إلى ذلك)؛
- إدخال المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات؛
- إعداد دليل للممارسات الجيدة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- إعداد تقارير دورية عن حالة البيئة الساحلية وعن تقييم صكوك ممارسات الإدارة المتكاملة الساحلية، بمساعدة العاملين في المجتمع المدني؛
- تعزيز والحث على وضع أشكال جديدة من المشاركة بين المجتمع المدني والأطراف المهتمة الأخرى لتشجيع استخدام أفكار إبداعية وتنفيذها؛

- تشجيع التعاون الذي لا يسمح بتبادل الخبرات فحسب بل أيضا لتحسين وتشجيع هيكلة المجتمع المدني لتنفيذ برامج ومشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

تشجيع شبكات العاملين في المجتمع المدني التي تشمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لتيسير تحديد الوسطاء المحددين وهيكلة أولويات لاتخاذ القرارات على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

باء) إدارة الطلب على المياه

حلقة عمل بشأن "إدارة الطلب على المياه"

فريجو، ١٢-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

تقرير موجز

مقدمة

إن مشكلة موارد المياه هي في قلب الشواغل المشتركة لبلدان البحر المتوسط اليوم. وعندما يعتبر المرء أن الطلب على المياه في الإقليم ككل قد زاد بنسبة ٦٠ في المائة طوال الربع الأخير من القرن وأنه بناء على المستوى المتوقع لزيادة السكان، لن يتوفر بحلول عام ٢٠٢٥ لأي بلد من بلدان البحر المتوسط الجنوبية موارد تتجاوز متوسط ٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا، مساويا للاحتياجات الضرورية للسكان، يمكن أن نرى أن المشكلة ستصبح حادة جدا.

وقد تم الإعراب عن هذه الشواغل من قبل المصادر ذات المعرفة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما من خلال هياكل البحر المتوسط الملائمة. لقد أصبحت إدارة المياه أساس التنمية المستدامة عندما يصل استخراج المياه نفس مستوى المصادر تقريبا فقد كانت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة على حق في إدراج مسألة إدارة الطلب باعتبارها من أولوياتها قصيرة الأجل لعام ١٩٩٧.

استفادت كل من تونس والمغرب، باعتبارهما من مدراء المهام، من مساعدة أعضاء الفريق العامل، أي قبرص ومصر والمجتمع الأوروبي والجماهيرية العربية الليبية وفرنسا وإسرائيل وإيطاليا ومالطة وإسبانيا والصندوق الدولي للحياة البرية وCEFIC وMIO-ESCDE وAPNEK وCEDARE.

وقدمت الخطة الزرقاء، وهي إحدى مراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط، دعما علميا وإمدادات. واتخذ هذا الدعم، مع مدراء المهمات، شكل:

- إعداد تقرير أولي قدم إلى الاجتماع الأول لمكتب لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المعقود في أثينا في شباط/فبراير ١٩٩٧؛
- إعداد تقرير مرحلي قدم للاجتماع الثاني للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المعقود في بالما دي مايوركا في أيار/مايو ١٩٩٧؛
- تنظيم حلقة عمل عن "إدارة الطلب على المياه" المعقودة في فريجو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

أهداف حلقة العمل

ساعد الخبراء والرسميون من ١٦ بلدا و١٤ منظمة حكومية دولية أو غير حكومية وشركات خاصة وسلطات محلية في تحقيق أهداف حلقة العمل (انظر المرفقات) التي كانت كما يلي:

- تحديد خصائص نظم استخدام المياه: النقاط القوية وسوء تشغيل أو عدم الاتساق الموروث في الأنظمة المعتمدة؛
- تحديد العقبات الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسية والقانونية والتقنية التي تعوق أو تمنع الإدارة المستدامة للطلب وأهميتها؛
- وضع تقييم محدد لصيانة المياه التي يمكن تحقيقها، وتقدير الفعالية والتكاليف على أساس الجدوى التقنية والاقتصادية؛
- تحديد التدابير الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والمؤسسية والقانونية والتقنية التي ينبغي اتخاذها لعلاج العيوب وإزالة العقبات لمنع النقص في المستقبل.

وفرت حلقة العمل فرصة للمناقشة العميقة للأهمية النسبية للعيوب المختلفة لنظم استخدام المياه وفاعلية المواد المستخدمة لعلاجها. ومكنت أيضا بعض المبادئ التوجيهية للإدارة المستدامة للطلب على المياه من تحديدها ومن ثم، ساهمت نحو هدف استراتيجي أعرض للإدارة المستدامة للمياه في البحر المتوسط.

تنفيذ حلقة العمل

عرض على حلقة العمل عدد من وثائق العمل التي أعدت لأغراض توجيه المداولات:

وثيقة إطارية لتوجيه العمل

مشاكل إدارة الطلب على المياه في بلدان البحر المتوسط. أعادت الدراسة التمهيدية هذه التأكيد على أهداف وطرق ووسائل وأدوات إدارة الطلب وكذلك على نهوج تقييم جدوى صيانة المياه المتوقعة.

موجز لصحائف المعلومات القطرية. يمثل هذا جهدا لتحسين وتنسيق واستكمال المعلومات بشأن استخدام المياه في بلدان البحر المتوسط (بناء على مبادرة مدير مهمة في لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، أرسل طلب للحصول على معلومات تفصيلية من جميع المشاركين لغرض تقييم حالة نظم استخدام المياه في بلدان البحر المتوسط ككل).

خلاصة وافية مؤقتة "لمعايير أساسية وإحصائيات تتعلق بالطلب على المياه في البحر المتوسط"، التي تستكمل الموجز من خلال بيان أهم الأرقام المتاحة.

صحائف معلومات لثلاثة أفرقة عاملة تركز على الأدوات المختلفة (الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسية والقانونية والتقنية) لإدارة الطلب على المياه وتحديد القضايا التي تمت مناقشتها. وتناول كل فريق، الذي يتألف من حوالي ١٥ مشاركاً، جانبا واحدا من إدارة الطلب، على أساس صحيفة معلومات خاصة به وجدولا تحليلياً يبين أدوات الإدارة والعيوب التي ينبغي معالجتها في كل قطاع للاستخدام. وتم استعراض الدوات المختلفة للخبرات الوطنية والمحلية لإدارة الطلب.

النتائج

عيوب الإدارة، ولكن إمكانية تحسينها

تعاني إدارة الطلب على المياه من عيوب في شكل خسارة الموارد على أساس الكمية والنوعية وكذلك الخسارة الاقتصادية وما يتبعها من ربحية منخفضة. ويبدو أن هناك افتقاراً في الوعي لهذه الحالة وهناك فهم بسيط لقيمة المياه.

يتحمل جميع المستعملين جزءا من المسؤولية. وتبين الزراعة أنها الأكثر استهلاكاً.

إن هذا الموارد غير المستغل مهم ولهذا فإن إدارة الطلب هي في وضع أفضل من البدائل الأخرى للإمداد بالمياه.

من الممكن تقنيا صيانة جزء كبير من المياه المفقودة أو المهدرة ويكلف هذا أقل من إنتاج إمدادات جديدة، ولا سيما تكاليف الإمداد بالمياه لتغطية الاحتياجات الإضافية في المستقبل. وقبل زيادة الإمداد بالمياه، أليس من الأفضل ادخارها؟ وسيكون هذا مفيدا للمستعملين وكذلك للبيئة. وفضلا عن ذلك، ستقلل مخاطر الخلافات بالنسبة لاستخدام المياه في وقت ندرتها.

وفضلا عن ذلك، فإن السياسات التي تؤثر على زيادة السكان والتحضر والإنتاج الزراعي المروي واستهلاك الطاقة تؤثر بالضرورة على متطلبات المياه وبالتالي على الطلب، حتى لو لم يكن هذا من الأهداف الرئيسية. ومع ذلك، فخفض الحاجة إلى المياه يمكن في بعض الحالات إدراجه فيما بين أهداف السياسات.

الأسباب المحددة بوضوح

تمت دراسة أسباب عدم كفاية الإدارة بناء على ثلاثة جوانب رئيسية: (١) تشريعية وناظمة؛ (٢) اجتماعية اقتصادية؛ (٣) تقنية وتكنولوجية. وقدمت توصيات محددة بشأن هذه الجوانب الثلاثة مسبقا.

التشريعية: تم إدراج مفهوم إدارة الطلب في جميع التشريعات حيث تتخلف بعض البلدان لأسباب تاريخية، إلا أن توازن القوى يتغير؛

اجتماعية اقتصادية: تغيرت المياه من كونها موردا طبيعيا إلى مورد ومنتج اقتصادي نادر. وله أيضا أبعاد اجتماعية وثقافية وبيئية ينبغي الحفاظ عليها؛

تكنولوجية: بصورة عامة، توجد التكنولوجيا ولكنها لا تستخدم عادة. وفي الوقت الحالي، لا يمكن لكل بلد الحصول على التكنولوجيا الحديثة.

وبالمثل، لا تؤخذ بعض المبادئ العامة دائما في عين الاعتبار في الإدارة، أي:

إن إدارة الطلب أو الإمداد (للموارد) ليست بدائل. إن إدارة الطلب على المياه لا تستبدل ولا تستكمل إدارة الإمداد، ولكن تستكملها في سياق الإدارة المتكاملة للمياه؛

إن إدارة الطلب على أساس الكمية والنوعية هما عنصران متعلقان ببعضهما؛

إن إدارة الطلب مثل سلسلة تعتمد فاعليتها على أضعف حلقة؛

تتطلب ممارسة إدارة الطلب رؤية شاملة ومتسقة على أساس الزمان والمكان، مع مواصلة دائمة. وتتطلب هذه الرؤية تنسيقا فعليا على جميع مستويات العمل؛

ينبغي ان تكون القوانين رشيدة ومتآزرة مع الأدوات المستخدمة الأخرى.

استنتاجات وتوصيات عامة

تطوير الوعي فيما بين الجمهور والعاملين الاقتصاديين والمدراء ومتخذي القرارات بأهمية فقدان وهدر المياه على أساس اقتصادي وحجم المياه والدعوة إلى الإحساس بالمسؤولية فيما بين المستعملين من أجل إدارة أفضل للطلب على المياه:

تنفيذ حملات تعزيز الوعي على جميع المستويات؛

تيسير الحصول على المعلومات بشأن الطلب على المياه.

تحسين المعرفة فيما بين الجمهور والعاملين الاقتصاديين والمدراء ومتخذي القرارات وتقييم المزايا المحتملة التي يمكن تحقيقها من إدارة اقتصادية أكثر للطلب على المياه مع التأكيد على الشفافية الكلية:

وضع آليات لجمع البيانات لمعرفة كفاءة شبكات وأنظمة الاستخدام؛

إعداد والأخذ في الاعتبار معايير إشارية للاستخدام من أجل الأشكال الرئيسية للاستخدام على أساس الكمية والنوعية.

إدراج إدارة الطلب على المياه بفاعلية في استراتيجيات المياه الوطنية وسياسات التنمية:

تعزيز الإدراج الفعال لأهداف رقابة الطلب في سياسات تخطيط المياه وفي جميع السياسات الإنمائية القطاعية التي لها أثر على متطلبات المياه؛

الاضطلاع بدراسات جدوى لإمكانيات صيانة المياه (الوفورات المحتملة والطرق والتكاليف والحدود الزمنية والمعايير القانونية والمالية والرقابة وما إلى ذلك)؛

تعزيز الاستثمار في أنشطة تستخدم المياه بفعالية بقدر الإمكان (ولا سيما في الزراعة والصناعة).

الاضطلاع بأنشطة عملية لرقابة الطلب:

تنفيذ مشروعات تجريبية لتحسين فاعلية أنظمة الاستخدام (الشبكات والعمليات وما إلى ذلك)؛

تحسين ناتج توزيع الشبكات واستخدامها؛

وضع أنظمة متطورة وتدريجية للتسعير والتكاليف؛

تعزيز إدراج أفضل لشروط إدارة الطلب في جميع السياسات الإنمائية القطاعية وذلك لخفض الطلب.

تشجيع التعاون فيما بين مجموعات البلدان التي تواجه نفس مشاكل إدارة الطلب والندرة في المستقبل:

تشجيع نقل المعرفة العلمية للمدراء؛

تنفيذ تعاون اقتصادي وتقني بشأن المياه يتمشى مع أهداف إدارة الطلب على المياه؛

تعزيز التعاون الذي يؤدي إلى صيانة المياه.

جيم) الإعلام والوعي والتثقيف البيئي والمشاركة

خلال اجتماع بالما دي مايوركا للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، كانت هناك ثلاث نقاط رئيسية تتعلق بفريق العمل الموضوعي:

أ. لقد تقرر توسيع نطاق الفريق العامل بشأن "الإعلام والوعي والمشاركة" رسميا ليشمل التثقيف البيئي أيضا في عنوانه.

ب. كان هناك اتفاق في الآراء بأن موضوع الفريق سيتناول القضايا القطاعية الأخرى.

ج. ومع ذلك، شعر الفريق أن المهمة التي أوليت له كانت لخفض نشاطه لأن من غير المتوقع أن تكون من قضايا الأولوية.

قرر الفريق مواصلة عمله بموارده المحدودة و"القيمة المضافة" التي خطط بها أنشطته أو الفرص الآخذة في الظهور للعمل التكميلي و/أو الاجتماعات. وتقرر السعي إلى الاستكمال مع أنشطة أخرى باعتبارها استراتيجية المرحلة هذه. وفي هذا الإطار ينبغي ذكر الاستعداد، نيابة عن خطة عمل البحر المتوسط، لوضع ورقة شاملة عن "المشاركة العامة في المسائل البيئية في البحر المتوسط" التي استخدمت كوثيقة معلومات عامة للتحليل التشخيصي عبر الحدود في البحر المتوسط، الذي يدعمه مرفق البيئة العالمية. وسيجري تعميم نص هذه الوثيقة على أعضاء الفريق باعتبارها وثيقة تفكير قبل الاجتماع التالي للفريق العامل.

وفضلا عن ذلك، ستصدر منظمة MIO-ECSDE، طبقا لمذكرة تفاهم وقعت مع خطة عمل البحر المتوسط، مبادئ توجيهية للمشاركة العامة للمساعدة في تنظيم مناقشات مائدة مستديرة بشأن قضية المشاركة العامة مع مختلف الشركاء. وستكون هذه المبادئ التوجيهية معدة قبل نهاية عام (١٩٩٧).

تبادل مدراء المهمات (MIO-ECSDE وCREE) الآراء بشأن هيكل الاستبيان والمصفوفة اللتان ستعممان على الأفرقة الأخرى خلال الاجتماع التالي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. وقد تم تحديد اجتماعين تمهيديين للتعاون بين CREE وMIO-ECSDE في الفترة ٨-٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في أثينا و١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر في مونبلييه للانتهاء من الوثائق الواردة أعلاه.

وسيعقد الاجتماع التالي لكامل الفريق العامل في إطار الاجتماع الثالث للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في صوفيا أنتيبوليس، فرنسا (٢٨-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

وفضلا عن ذلك، من المهم ذكر أعمال MIO-ECSDE باعتبارها أمانة المؤتمر الدولي الذي نظمه اليونسكو والحكومة اليونانية بشأن قضية: "البيئة والمجتمع: التثقيف والوعي العام للاستدامة"، ٨-١٢ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٧، في ثيسالونيكي، اليونان. وفي إطار المؤتمر تمت دعوة جميع أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والفريق العامل ويؤمل تنظيم اجتماع قصير للفريق العامل وحلقة عمل لعرض عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة على جمهور أوسع.

وقبل المؤتمر الدولي، سينظم MIO-ECSDE اجتماع المنظمات غير الحكومية في البحر المتوسط وهي مفتوحة لجميع الشركاء بشأن نفس الموضوع (٦-٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧). وستعرض النتائج باعتبارها مدخلات البحر المتوسط في المؤتمر الرئيسي وسوف تستخدم لمزيد من عمل الفريق العامل.

دال) الصناعة والتنمية المستدامة

(الجوانب الثقافية والاقتصادية والتقنية والمالية للقضاء التدريجي على التلوث البري)

منذ الاجتماع الثاني للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المعقود في بالما دي مايوركا في أيار/مايو الأخير، ركز الفريق الموضوعي انتباهه على وضع مخطط لمشروع تجريبي يهدف إلى دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أداءها البيئي لتعزيز تحديث عملياتها الإنتاجية، وفي نفس الوقت، الخفض التدريجي للتلوث. وعند إنشاء مصنع تجريبي، تناول النهج استغلال المبادرات الحالية في منطقة البحر المتوسط في هذا المجال.

كان أول مخطط تال للتوصيات قد نفذ بشأن تتبع الخبرة التي حصلت عليها غرفة تجارة كاتالانيا ومركز الإنتاج الأنظف في برشلونة. ويأخذ هذا المخطط في عين الاعتبار:

- تحليل الإطارات التشريعية والناظمة الحالية؛
- قائمة جرد للتكنولوجيات المتاحة لبعض القطاعات والمنتجات ذات العلاقة؛
- حملات توعية وإعلامية؛
- تدابير وأدوات تهدف إلى دعم المقاولين في التحويل الصناعي أو التحديث؛
- أدوات لنقل المعلومات وتيسير النقل؛
- الوصول إلى التكنولوجيات المتاحة وتنفيذها؛
- الإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية كوسيلة لتعزيز الإنتاج الأنظف؛
- الدعم المالي؛
- الآثار الإيجابية على القطاع المهني.

لقد بدأ المشروع الطموح هذا من خلال تحديد، خطوة بخطوة، مكوناته مع إيلاء الأولوية بعدم اعتبار تكاليف الأعمال وتنفيذ بعض الخبرات والمبادرات التي نفذتها مؤسسات أو محافل أخرى. وسوف يحدد مثل

هذا المشروع التجريبي في جميع جوانبه قبل الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة. وفي الوقت الحالي، اقترح إيلاء الأولوية للقضايا التالية:

(أ) **الإعلام والتدريب وبناء القدرات.** إن الحاجة إلى إنشاء أشكال مهنية جديدة تتعلق بإنتاج السلع والخدمات وحماية البيئة وإدارتها تتطلب نهجا متعدد التخصصات يأخذ في عين الاعتبار المعرفة الحديثة بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتنظيم وتقنيات الإنتاج والتكنولوجيا. إن هذا النوع من الثقافة البيئية أساسي للتنمية المستدامة. وبصورة خاصة، من الضروري أن يتاح لأداء أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية أوسع انتشار لتلبية الحاجة إلى المعرفة واستمالتها.

وفي إطار معرفة مشتركة وتعاون بناء فقط، من الممكن إيجاد حالات بناء على الأوضاع بين بلدان البحر المتوسط وعلى أساس خطوة بخطوة. وكان هذا الوعي هو أحد الأفكار المهيمنة المتكررة للمناقشات بين أعضاء الفريق.

ويمكن أن توفر الشركات الكبيرة مساعدة كبيرة لهذا الغرض وذلك بتوفير الأدوات لهذا النوع من التعاون لتسمح لبلدان البحر المتوسط بتحقيق بعض المعايير الأوروبية. وتمت مناقشة افتراض بهذا المعنى بعمق وعرضت منظمة CEFIC (منظمة غير حكومية) وضع مفهوم مشروع في هذا الميدان.

(ب) **الإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات الإيكولوجية.** يقوم التشريع البيئي التقليدي على أساس تعاريف وحدود ومكافحة الجريمة. وهذا ضروري إلا أنه ليس كافياً. وبهذا الوعي، انتقل سلوك الحكومات والصناعات والمجتمعات المدنية من إطار ناظم إلى الانتظام الذاتي.

لقد اتخذت الممارسات البيئية باعتبارها نموذجا وضعته ISO/CEN والاتحاد الأوروبي. واعتبر بعض أعضاء الفريق أن دور معايير سلسلة ISO 14000 والمبادئ التوجيهية والإدارة الإيكولوجية ومخططات مراجعة الحسابات كمفتاح ، على أساس طوعي، لتعزيز برنامج يهدف إلى الاضطلاع باستعراض للاستراتيجيات الفعلية وعمليات الإنتاج نحو عمليات أنظف لتحسين الأداء البيئي.

أوليت أهمية كبرى لهذا الجانب عند النظر في حقيقة أن البلدان الصناعية ككل تتجه في الاتجاه الوارد أعلاه وأن الشركات التي لا تسلك بهذا الطريقة تخاطر بالخروج من السوق.

ونظر الفريق في الأدوات العملية لنقل وتكييف السياسة البيئية الواردة أعلاه نحو نهج مشترك لبلدان البحر المتوسط.

(ج) **شبكة نقل التكنولوجيات والمعرفة.** لا يمكن تحقيق الإعلام والتدريب والمشاركة والسياسات البيئية وتنفيذها على نحو متسق دون نقل التكنولوجيات والمعرفة. وكان هذا هو الجانب الملح

الثالث الذي واجه الفريق. إن التنفيذ العملي لشبكة مماثلة صعب ومعقد وخارج نطاق القدرات المادية والمالية لخطة عمل البحر المتوسط، وحثت هذه الدوافع الفريق على أن يبحث عن شبكات موجودة فعلا.

لقد بدأ مشروع يتعلق بإنشاء شبكة لنقل التكنولوجيات لجميع بلدان البحر المتوسط في عام ١٩٩٧ تحت كفالة السفارة الإيطالية في مدريد. ويسمى المشروع RE.T.E. (Rete di trasferimento Euromediterranea = Red de Transferencia Euromediterranea يقوده المجلس الوطني الإيطالي للبحوث وتشترك فيه غرفة التجارة الإيطالية في إسبانيا، وفي خلال شهور قليلة، سيتضمن مؤسسات إسبانية عديدة لنقل التكنولوجيات.وبلدان أخرى من البحر المتوسط. وينبغي تعزيز التعاون بين RE.T.E ومركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف.

إن الحد الوحيد لهذا المشروع أن تنفيذه سيجري في إطار برنامج تعاون MEDA ويعني هذا أنه لا يشمل جميع بلدان البحر المتوسط. ومن المستصوب في أي حالة اعتماد مبدأ "خطوة بخطوة" لتنفيذ المبادرة في أكبر عدد ممكن من البلدان التي يمكنها ماليا القيام بذلك.

لقد أوجز تحليل الجوانب الثلاثة ضرورة مزيد من الدراسة قبل البدء في جميع المشروعات. ويوصى بإجراء مشاورة واسعة فيما بين أعضاء الفريق الموضوعي والخبراء، الذين وضعوا موضوع الأجزاء الواردة أعلاه لإدراجها في المشروع التجريبي قيد النظر.

هاء) إدارة التنمية الحضرية - الريفية

تقرير مرحلي

أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

كما خطط (التقرير الأولي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، بالما دي مايوركا، إسبانيا، ٧ أيار/مايو ١٩٩٧) نظمت الخطة الزرقاء اجتماع تمهيدي بشان الموضوع عقد في صوفيا أنتيبوليس في يومي ٣ و٤ تموز/يوليه ١٩٩٧. وكان من بين المشاركين خبير من الشمال وواحد من الجنوب ومدير مهمة وأعضاء فريق الخطة الزرقاء. وكان الهدف من الاجتماع هو مناقشة الجوانب الرئيسية للنشاط وتحديد أولويات الأنشطة في المستقبل والتقدم بمقترحات للاجتماع القادم للجنة البحر المتوسط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

الجوانب الرئيسية للنشاط

طبقا لنظرية "التوازن الإيكولوجي"، يمكن النظر إلى المجتمعات الإنسانية باعتبارها ناظاما ديناميكيا يتألف من أربعة عوامل رئيسية: السكان والموارد والتكنولوجيا والمؤسسات. وتشكل هذه العوامل معا توازنا ديناميكيا. وأي تغيير في واحد من العوامل يغير النظام ككل. فقد تعزز تنمية التكنولوجيا في المواصلات والاتصالات النمو الاقتصادي وتركيز الأنشطة في مناطق معينة أو على العكس يمكن أن تؤدي إلى تدهور أو هجر مناطق أخرى. إن تنمية التكنولوجيات مثل الاتصالات والتعلم عن بعد والشراء عن بعد قد يمكننا من الذهاب أبعد من الحدود التقليدية للاتصالات. ومع ذلك قد يكون لهذه الإبداعات أثر على أساس المكان: قد تشجع انهيار المناطق الحضرية. أما العوامل المؤسسية فإما أن تكون رسمية (قوانين وسلطات عامة) أو غير رسمية (العقلية وسلوك السكان). إن للتغير الاجتماعي والثقافي أثر ملحوظ على هيكل السكان وديناميكية المناطق المختلفة. إن التغيرات في أسلوب الحياة (مثل زيادة الأنشطة الترويحية والسياحة وشراء أكثر من منزل وما إلى ذلك) قد تغير تغييرا كبيرا هيكل السكان والسلوك الاجتماعي وطرق السلوك.

إن اتجاهات نمو السكان تختلف كثيرا في المناطق الساحلية للشمال والجنوب والشرق. ففي الشمال، تكون المناطق الريفية راكدة أو متدهورة، بينما في الجنوب والشرق تتوسع المناطق الريفية والحضرية حتى بالرغم من انخفاض معدل النمو. وبصورة عامة، يبدو أن التنمية الحضرية تمر بثلاثة مراحل للتنمية، فترة نمو كبيرة وفترة نضوج ثم بفترة تدهور (ركود أو انخفاض).

وتختلف أشكال الهجرة على المستوى الدولي بين الشمال والجنوب. فهناك انتقال سكاني واضح من الجنوب إلى الشمال (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وما إلى ذلك). وعلى المستوى الوطني، هناك اتجاه عام نحو الهجرة الجماعية الريفية وفيما بين المدن. ويدفع النشاط الاقتصادي انتقال السكان إلى مناطق وجود الأعمال. ولهذا من الضروري النظر في أشكال النمو في كل قطاع اقتصادي.

يكون لتنمية البنية الأساسية أيضا تأثيرا قويا على إعادة تنظيم المكان. فيبدو أن مناطق المدن الكبيرة تستفيد من البنية الأساسية.

إن طرق استخدام الأرض مهمة بصورة خاصة لأنها لا تؤثر على المناظر الطبيعية فحسب، بل أيضا على التنمية المحتملة في منطقة ما. ويبدو أن هناك نوعين من التغيير يستحقان الدراسة، الأول التغييرات في المناظر الطبيعية الريفية نتيجة لهجرة الأرض أو لانتشار التحضر والثاني نتيجة للزيادة في المناطق المكتظة بالمباني على طول الساحل.

ونتيجة لذلك، تتعلق المشاكل:

من ناحية، السهول الساحلية في البحر المتوسط، حيث السؤال هو كيفية الحفاظ على تعايش مثمر أو تكاملية بين المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها وكيفية مكافحة عدم التوازن المتزايد الذي يهدد خنق المناطق الزراعية نتيجة للتوسع الهائل في المناطق المكتظة بالمباني واختفاء الأرض الزراعية واستيعاب العمالة الزراعية؛

ومن ناحية أخرى، الخط الساحلي، حيث هناك تنافسا الآن على المكان والمياه والعمالة بين المدينة والأنشطة الحضرية من ناحية والتوقعات الزراعية من ناحية أخرى.

ينبغي ربط سياسات التنمية الريفية والحضرية. والقضية الأساسية هي كيفية تنفيذ سياسات تتمكن من استيعاب البعدين. ولهذا السبب من الضروري أولا فهم الظواهر قبل اقتراح السياسات. لا يمكن فهم التنمية الريفية بناء على عنصر وحيد، مثل الكثافة السكانية. وينبغي التمييز بين جانبين: اتجاه السكان وفهم كيفية تفاعل النظام، ثم يمكن اقتراح السياسات.

الأولويات

إن ظاهرة التحضر/الانتقال إلى الساحل هي عالمية ومتفاقمة في البحر المتوسط. ولدراسة هذه الظاهرة واقتراح سياسات، من الضروري توافر وجهة نظر متكاملة على أساس المكان لا تأخذ النهج القطاعي، تركز على ديناميكية المكان من وجهة نظر الموارد والأنشطة البشرية وأثر الأنشطة على الموارد. ومن ثم يقترح تحليل الصراع الحضري/الريفي في إطار أماكن تحضر محددة مثل:

مناطق المدن الكبيرة، المتكاملة في المنافسة الدولية.

المدن متوسطة الحجم. إن وظيفتها ودورها يتطوران. فمثلا، أصبحت وظيفة الخدمات متزايدة في الأهمية، بينما تتكمش وظيفة الميناء في المدن متوسطة الحجم.

المدن الصغيرة (التي يبلغ عدد سكانها ما بين ٢ ٠٠٠ و١٠ ٠٠٠ نسمة مثلا). تعتبر هذه مناطق شبه حضرية يمكن أن توجد قريبا من مدينة كبيرة أو في منطقة ريفية أساسا.

المناطق الجبلية والجزر الصغيرة.

المناطق السياحية على طول الساحل.

ولكل من هذه المناطق، من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار:

التنافس على الإمكانيات الطبيعية والبشرية (التنافس من أجل المياه والمكان والعمالة).

الهجرة السكانية من الريف إلى المدن (الهجرات الجماعية الريفية) وأثرها (تدهور الزراعة وتصحر الريف والنمو الحضري السريع واكتظاظ المناطق الحضرية).

الضغوط المتزايدة على المناطق الساحلية نتيجة لتنمية الصناعات الملوثة ومرافق السياحة الكثيفة والقريبة جدا من البحر مع آثارها (التلوث الصناعي للساحل والتآكل البحري المتسارع للشواطئ السياحية).

سياسات دول البحر المتوسط بشأن الزراعة والمناطق الريفية وتصنيع المناطق الساحلية وتنمية السياحة بصورة عامة والساحل بصورة خاصة.

البيانات المطلوبة والمستويات التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار

هناك أربعة أنواع من البيانات مطلوبة للدراسة:

بيانات عن السكان للمدن والريف والكثافة الحضرية والريفية والريف/المدينة والهجرة فيما بين المناطق الحضرية؛

بيانات اقتصادية عن الأنشطة المختلفة في الريف وفي المدن مع أثرها على السكان والأنشطة الريفية التي تتزايد أو تنخفض والاستثمار الأجنبي وأثره ولا سيما في جنوب وشرق حوض البحر المتوسط؛

بيانات طبيعية (التضاريس والمناخ والغطاء النباتي وعلم المياه وما إلى ذلك)؛

بيانات عن سياسات التنمية الإقليمية والوطنية.

إن هذه البيانات ليست متاحة أو يمكن الحصول عليها دائما. وليس من المطلوب ان تكون شاملة، فيما عدا دراسات الحالة عندما تكون ممكنة. وسيجري اختيار دراسات الحالة طبقا لنظام ثلاثة طبقات يمكن إضافة بعد عرضي يسمى "المناطق الطبيعية":

مستوى البحر المتوسط ويسمى "كلي" يتألف من مدن كبيرة جدا متكاملة في نسيج دولي؛

المستوى الإقليمي ويسمى "متوسط" حيث يجري بيان كل مدينة في إطار إقليمي وهو مستوى تخطيط الأرض؛

المستوى المحلي حيث ينظر إلى كل مدينة في علاقتها بالبيئة المحيطة بها.

مقترحات قياسية للعمل

يمكن تنفيذ العمل على المراحل التالية، على أساس فرض أن الموارد المطلوبة متاحة. ويمكن تنفيذ المشروع على هيئة وحدات نمطية مستقلة نسبيا عن بعضها البعض. ويمكن مناقشة هذا المشروع في الاجتماع التالي للفريق العامل.

المرحلة ١: الحالة الراهنة تغطي الإطار النظري العام للدراسة (النهج المنتظم ونظرية التوازن الإيكولوجي والتنمية المستدامة والتوقعات و...).

سيكون هناك تقييم للدراسات الريفية والحضرية. وستتألف "الحالة الراهنة" من تحليل نقدي للمراجع البيليوغرافية ذات العلاقة بالبحر المتوسط التي تتناول الموضوعات التالية:

التحضر؛
المدن الكبيرة والصغيرة؛
المدن والتنمية الإقليمية؛
المناطق الريفية؛
العلاقة بين المدينة والريف؛
المناطق الهامشية و/أو الطبيعية؛
الانجذاب نحو الساحل.

المرحلة ٢: الوضع الحالي. نظرة شاملة على الأوضاع في البحر المتوسط توفر هذه النظرة نظرة شاملة للأوضاع الطبيعية في البحر المتوسط من ناحية والسكان وأنشطتهم من ناحية أخرى.

يمكن تحديد الخصائص الجغرافية والموارد الطبيعية على أساس عمل الخطة الزرقاء وبرنامج الأعمال ذات الأولوية (في الماضي والحاضر). ويمكن أن تقوم دراسة بشأن السكان وأنشطتهم على أساس عمل الخطة الزرقاء. وفيما يتعلق بالسياحة والبنية الأساسية للنقل، توفرمنشورات الخطة الزرقاء ثروة من المعلومات وكذلك من البنك الدولي ومجلس أوروبا وما إلى ذلك.

المرحلة ٣: التطورات الأخيرة والتوقعات في المستقبل توفر صورة سابقة للتطور الحضري والريفي على المستويين القطري والمناطق الساحلية. وستكون التوقعات في المستقبل قائمة على عمل الخطة الزرقاء والأمم المتحدة ومؤتمر الموئل الثاني.

وستشمل هذه المرحلة أيضا "الصراعات والإمكانيات". وتبين الإمكانيات مثلا مشروعات البنية الأساسية المختلفة التي تتيح للمدن الكبيرة فرصة القيام بدور أكثر أهمية. وستجري دراسة أهمية أساليب الحياة ونوعية بيئة المدن والريف من أجل ضمان التنمية المستدامة.

المرحلة ٤: المشاكل الرئيسية سيجري تناول المشاكل الرئيسية بالتفصيل مع الأولويات المحددة، أي:

هجرة السكان؛
التنافس بين المدينة والريف الذي يؤثر على الإمكانيات الطبيعية والبشرية؛
تنمية المدن والأقاليم؛
الضغوط الشديدة على الساحل؛
التهديدات الرئيسية.

المرحلة ٥: السياسات والاستراتيجيات الواجب تنفيذها ستستقرح خلاصة وافية للسياسات المنفذة في بلدان البحر المتوسط في علاقتها بالزراعة والمناطق الريفية وتصنيع المناطق الساحلية وتنمية السياحة والبنية الأساسية.

وسيجري تكريس جزء من هذا العمل لاستعراض الصكوك والأدوات والسياسات المتاحة في المجال المعقد للعلاقة بين التحضر والتنمية الريفية والبيئة. وسيوفر هذا فرصة لانفتاح الدراسة على باقي العالم.

سيشكل الجزء الأخير – "الاستراتيجيات والخيارات الممكنة" – موجزا للدراسة في شكل توصيات.

يمكن النظر في فرضين يتعلقان بالعمل الوارد أعلاه:

الحد الأعلى للفرض، الذي يتضمن الموارد (الخبرة الاستشارية ودراسات الحالة والاجتماعات العاملة وما إلى ذلك) التي يمكن من خلالها الانتهاء من جميع الأعمال.

الحد الأدنى للافتراض الذي سيركز فريق العمل فيه على نقطتين أساسيتين. الأولى تتعلق بالتطورات الحديثة والتوقعات في المستقبل للتحضر والتنمية الريفية على المستويين القطري والأقاليم الساحلية (انظر المرحلة ٣). وتتألف الثانية من كتالوج للسياسات المنفذة في بلدان البحر المتوسط وفي علاقتها بالزراعة والمناطق الريفية وتصنيع المناطق الساحلية وتنمية السياحة والبنية الأساسية (انظر المرحلة ٥).

جدول زمني لبرنامج عمل طبقا للحد الأدنى للفرض

٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. اجتماع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والفريق العامل

مناقشة واعتماد البرنامج (تعديله إذا لزم الأمر).

خلال هذا الاجتماع، ستقدم استبيانات لأعضاء الأفرقة العاملة لجمع المعلومات الضرورية لإعداد هذا القسم بشأن "التطورات الأخيرة والتوقعات في المستقبل". وستركز هذه الاستبيانات على التحضر والهجرة من ناحية والمناطق الريفية والزراعة من ناحية أخرى. وينبغي أن تصل الردود إلى مراكز الدعم و/أو مدير المهمة خلال أربعة أشهر تقريبا. وسيقوم خبيران من الشمال والجنوب بتلخيصها.

حزيران/يونيه ١٩٩٨. اجتماع الفريق العامل

عرض موجز للمعلومات المجمعة.

مقترح باستبيانات بشأن السياسات المنفذة في علاقتها بالزراعة والمناطق الريفية وتصنيع المناطق الساحلية وتنمية السياحة والبنية الأساسية. وسيقوم الخبيران بتقديم موجز للردود (سيعرض خلال أربعة أشهر تقريبا).

أوائل عام ١٩٩٩. حلقة عمل

ستكون حلقة العمل مفتوحة للعاملين في مجال التنمية الإقليمية والخبراء الدوليين بالإضافة إلى أعضاء الفريق العامل. وسيجري عرض النتائج المتحققة وموجز لها. وسيجري مناقشة الاستراتيجيات الممكنة لإدارة المناطق الحضرية والريفية من أجل أن تعرض على الأطراف المتعاقدة. وسيشكل تقرير حلقة العمل هذه موجزا نهائيا لهذا الموضوع.

منتصف عام ١٩٩٩. التقرير النهائي

سيكون هذا التقرير قائما على استنتاجات حلقة العمل وسيقدم إلى الأطراف المتعاقدة.

جدول زمني لبرنامج العمل طبقا للحد الأقصى للفرض

يدعو هذا الخيار إلى مواصلة عمل الخبيرين، واستخدام خبراء استشاريين آخرين واجتماعات وحلقات عمل وما إلى ذلك. وسيستمر المشروع عشرين شهرا مع فترة يقل فيها النشاط بين المراحل. ويبين الجدول أدناه الجدول الزمني الإشاري. وستكون مشاركة الفريق العامل هي نفسها بالنسبة للحد الأدنى للفرض وستكون من خلال الاستبيانات.

	١٩٩٧	١٩٩٨ (الشهور)											١٩٩٩ (الشهور)										
	١٢ ١١	١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢											١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢										
المرحلة ١	———																						
المرحلة ٢		———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———											
المرحلة ٣		———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———
المرحلة ٤						———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———
المرحلة ٥								———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———	———

(واو) مؤشرات التنمية المستدامة

مقترح باختيار مؤشرات التنمية المستدامة للبحر المتوسط

اعتمدت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة كقضية أولوية تقرير أولي (UNEP(OCA)/MED WG.124/Inf.3) أعدته للاجتماع الثاني للجنة في بالما دي مايوركا. وعقب الاجتماع المخصص للفريق العامل، تمت صياغة وثيقة ثانية بشأن "مؤشرات التنمية المستدامة لمنطقة البحر المتوسط" في حزيران/يونيه ١٩٩٧ وأرسلت إلى أعضاء الفريق.

وبعد اجتماع غير رسمي بشأن مؤشرات التنمية المستدامة عقد في مقر الخطة الزرقاء في يومي ١٠ و١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، باتفاق الخطة الزرقاء، اقترح تحديد جدول زمني مناسب لضمان المشاركة الكاملة على مستويي البحر المتوسط والمهني لإعداد تقرير الفريق المخصص للجنة البحر المتوسط ولاختيار مؤشرات تستخدم في منطقة البحر المتوسط.

وقد يشمل الجدول الزمني هذا ما يلي:

١٩٩٧:

تشرين الأول/أكتوبر: اجتماع عمل الفريق المخصص للجنة البحر المتوسط.

١٩٩٨:

آذار/مارس: حلقة العمل الإقليمية الأولى للبحر المتوسط ستعقد في تونس بمشاركة حوالي ٢٠ مهنيا وذلك لوضع قائمة أولية للمؤشرات ذات الأولوية.

١٩٩٩:

حلقة العمل الإقليمية الثانية للبحر المتوسط: النظر في المقترحات الواردة في التقرير واختيار سلسلة من المؤشرات.

١٩٩٨-١٩٩٩

حلقات عمل صغيرة عديدة تتعلق بالموضوع أو حلقات عمل بمشاركة محدودة، اجتماعات مخصصة قصيرة لاختيار مؤشرات بناء على الموضوع يحضرها عدد صغير من الخبراء بالإضافة إلى الخطة الزرقاء، تتألف بقدر الإمكان من:

العاملين من القطاع قيد النظر على مستوى البحر المتوسط؛

خبراء دوليون (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وEurostat والوكالة الأوروبية...) بشأن مؤشرات التنمية المستدامة في القطاعات التي تمت دراستها.

وقد تكون هناك حاجة إلى ست حلقات عمل محدودة على الأقل للاستفادة من الخبرة العملية في الموضوع الذي تمت دراسته.

وسيكون التركيز على أداء واستجابة المؤشرات الأقل تطورا على المستوى العالمي ومؤشرات تكون ذات أولوية في قائمة مؤشرات التنمية المستدامة للبحر المتوسط.

إن الحد الأدنى من الوقت المطلوب لهذا النوع من حلقات العمل ذات المشاركة المحدودة هو على الأقل يوم ونصف. وينبغي أن يكون قائد المشروع مسؤولا عن المشروع ككل.

وينبغي إيلاء الاهتمام إلى الموارد المالية المطلوبة لتنظيم حلقات العمل هذه. إن البحث عن الأموال ضروري وحتى حرج بسبب عدم توافرها في برنامج أنشطة خطة عمل البحر المتوسط للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لتنظيم حلقات عمل لمختلف أفرقة عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

ومن أجل خفض التكاليف، سيجري تنظيم حلقات عمل لمشاركة محدودة في إطار المشاركة الفرنسية التونسية من أجل مشروع "اختبار المؤشرات" الذي طلبته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.

مشروع أولي لتقرير فريق لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن "مؤشرات التنمية المستدامة"

بعد تحليل الحالة، سيتألف التقرير النهائي للفريق العامل للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن المؤشرات من عدد محدود من المقترحات (وليست توصيات) تأخذها في الاعتبار الأطراف المتعاقدة وتتناول من جانب مجتمع البحر المتوسط ككل ومن جانب آخر البلدان التي قد تقرر على نحو منفرد تنفيذها. وسيتألف التقرير من حوالي ١٠ صفحات وسيبين الأهداف وطرق تحقيقها. وسيأخذ العمل الذي تقوم بتنفيذه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، ولا سيما الأعمال في بلدان البحر المتوسط، في عين الاعتبار.

* * *

وينبغي الإشارة أن الهدف النهائي هو الحصول على سلسلة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منسقة على المستوى العالمي وقادرة على تأخذ في الاعتبار الجهود الوطنية لتحقيق الاستدامة (الإدارة طويلة الأجل للإيكولوجيا والاقتصاد والتقدم نحو المساواة الاجتماعية).

وفي القطاعين الاقتصادي والاجتماعي هناك تقليد طويل لاستخدام المؤشرات لغرض الرصد والمقارنة على المستوى الدولي. ويشكل هذا الأساس لهذه الورقة. إن الناتج المحلي الإجمالي ودليل الأسعار ومستوى البطالة... أدوات قيمة لمتخذي القرارات. وتساعد، في جميع أنحاء العالم، على رصد السياسة العامة والقيام بدور حافز في صياغة تدابير جديدة.

وأخيرا، أضيف مؤشر التنمية البشرية، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآليات الرصد في المجال الاجتماعي – الثقافي.

إن القطاع البيئي مع ذلك، ليس لديه سلسلة من المؤشرات المتجانسة التي يمكن أن تقوم بدور رئيسي في توجيه السياسة. ونظرا لتزايد الطلب على الوصف الدقيق ورصد الأعمال البيئية، وضع عدد متزايد من المقترحات على الصعيدين الوطني والدولي ويكرس خبراء كثيرون أنفسهم لمواصلة النظر في هذه القضية.

أدى تكييف جدول أعمال القرن ٢١ بالنسبة لحوض البحر المتوسط (جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط)، الذي اضطلع به كجزء من دراسة التنمية المستدامة في البحر المتوسط، إلى إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في إطار خطة عمل البحر المتوسط.

إن اختيار مؤشرات التنمية المستدامة باعتبارها قضية أولوية للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في السنتين القادمتين يتمشى مع التوصيات في جدول أعمال القرن ٢١ (الفصل ٤٠).

وفي هذه المرحلة، يمكن تقديم المقترحات التالية:

– التعاون الفعال ليعرض على المجتمع العالمي بشكل منتظم حالة منطقة البحر المتوسط في علاقتها بالتنمية المستدامة، في شكل وثيقة تبين العناصر المشتركة وتنوع الحالات والاتجاه في الـ ٢٥ سنة القادمة، وكلما كان ممكنا، لمدة أطول. وسيجري وضع هذا التقرير كل أربع سنوات.

– وستكون هذه الوثيقة في شكل نص بالفرنسية والإنكليزية قائم على المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة مع التركيز على مؤشرات عامة، مع إمكانية توقعات الاتجاهات أو البدائل، بما في ذلك مؤشرات الأعمال والأداء. وسيجري وضع هذه الوثيقة، مع مرفقاتها، على شبكة إنترنيت وذلك لتيسير نشرها.

– وسيضطلع كل بلد من بلدان البحر المتوسط بترجمة ونشر الوثيقة بلغته، وإدراج صفحات تبين حالة التدابير والأعمال المتخذة على الصعيد الوطني منذ التقرير السابق.

- سيركز التعاون على التقدم المحرز لأكثر مؤشرات التنمية المستدامة فاعلية، بالمعنى المحدود، كما أقرها مجتمع البحر المتوسط أو المؤسسات الدولية الرئيسية التي وضعت مؤشرات يمكن اختبار تطبيقها الإقليمي باستخدام منطقة البحر المتوسط كمنطقة تجريبية.

- وسيشمل التعاون أيضا تبادل الوثائق بشان البحوث في مجال مؤشرات التنمية المستدامة ووضع شبكة تدريب للخبراء في مجال مؤشرات التنمية المستدامة والتراث في مناطق مختلفة في المنطقة التي يغطيها بدءا بالمؤشرات المعتمدة في الجدول الزمني للجنة (وهي حاليا ستة).

- سيجري تمديد استعراض أداء التنمية المستدامة الوطني إلى جميع بلدان البحر المتوسط باختيار بلدين كل عام من قبل فريق متعدد الجنسيات. وسيجري وضع النتائج ونشرها بنفس طريقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال.

- وضعت اللجنة قائمة "بمبادئ توجيهية" للجهود الوطنية لجمع ومعالجة ونشر مؤشرات التنمية المستدامة: ستقدم إلى السلطات الوطنية للمساعدة في التقدم الجماعي والمقارنة وتيسير التعاون المتوسطي في هذا المجال.

- إن بلدان البحر المتوسط، بينما ترغب في تنسيق جهودها مع الأعمال الوطنية مثل التي تنفذها الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحفاظ على صلات ضرورية، عليها أن تعمل على وضع ونشر قدر الإمكان مؤشرات خاصة لاهتمام البحر المتوسط وبهذه الروح تشجيع التفكير في اتخاذ إجراءات بشأن المشاكل التي تعتبر ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط.

- ستحاول بلدان البحر المتوسط معا الحصول على بيانات يعتمد عليها لجميع بلدان البحر المتوسط وبالتالي توفر مساعدة تقنية للذين لم ينتهوا بعد من عملهم بشأن المؤشرات أو وصف التراث لأنها تضع حاليا مؤشرات خاصة وأساسية.

- سيدعو مرصد التنمية المستدامة للبحر المتوسط كل سنتين إلى عقد مجلس علمي يتألف من خبراء رفيعي المستوى تقترحهم البلدان ولا يتجاوز عددهم ١٢ عضوا (يعينون لمدة أربع سنوات بحد أقصى) يكون نصفهم من الباحثين أو الأكاديميين أو المهنيين من غير موظفي الحكومة.

- ستدعم البلدان أدواتها لقياس وجمع المؤشرات طبقا لأولوياتها وتستخدم مراصدها الوطنية.

المرفقات (تعد فيما بعد)

مبادئ لاختيار المؤشرات؛

النظر في المؤشرات ذات الاهتمام للبحر المتوسط؛

ببليوغرافيا لمؤشرات التنمية المستدامة؛

مصادر المعلومات؛

المصطلحات؛

والعنصر الأساسي: ١٥٠ (؟) مؤشرا يتعلقون بالبحر المتوسط ومفصلة بناء على كل بلد، وكلما كان ممكنا، بنظرة طويلة الأجل والتركيز على مناطق البحر المتوسط.

إطار مقترح لمؤشرات التنمية المستدامة في البحر المتوسط

للتمكن من ربط المؤشرات بالجهود الدولية في هذا الصدد، وخاصة جهود لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، يجري جمعها تحت عناوين على أساس جدول أعمال القرن ٢١ و"جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط". وتم إدراج كل مؤشر مرة واحدة، إلا أن في العناوين الأخرى قد تظهر إشارة له بدرجة في العنوان الرئيسي.

يشير القوسان ( ) إلى فصول جدول أعمال القرن ٢١ مع أرقامها.

ويشار إلى العناوين الجديدة بعلامة (.).

الجوانب الاجتماعية

الديناميكيات السكانية والاستدامة	(٥)
مستويات المعيشة المحلية والفقر والبطالة والعمالة	(٣)
تعزيز التثقيف والتدريب والوعي العام	(٣٦)
الصحة	(٦)

الأقاليم والمستوطنات البشرية

المدن والشبكات الحضرية	(٧)
المناطق الريفية (والمناطق الجبلية)	(٧) و(١٤)
المناطق الهشة والمحمية	(١٢)
الخط الساحلي والانتقال إلى الساحل	(١٧)

القطاعات الاقتصادية

تغيير أنماط الاستهلاك	(٤)
العمالة	(.)

الموارد المالية المخصصة للتنمية المستدامة وللبيئة وللأعمال الاقتصادية

المدرجة في الاثنين	(٨ و٣٣)
الزراعة والصناعة الغذائية	(١٤)
الصناعة	(جزء من ٣٠)
الطاقة	(٠)
النقل المحلي	(٠)
النقل في الخارج	(٠)
التجارة المحلية والخدمات	(جزء من ٣٠)
الاتصالات	(٠)
السياحة	(٠)

البيئة

المياه العذبة	(١٨)
البحار والمياه المالحة	(١٧)
الغابات (أراضي العيص)	(١١)
التربة وإدارة الأرض والتصحر	(١٠)
التنوع البيولوجي والحياة الحيوانية والنباتية	(١٥)
التكنولوجيا الأحيائية	(١٦)
إدارة النفايات الصلبة والمياه المهدرة والنفايات الصناعية والمواد الكيميائية والمنتجات المشعة	(٢١)
المخاطر التكنولوجية	(١٢-٢٠-٢٢)

هاء- *التنمية المستدامة: العاملون والسياسات*

العاملون الرئيسيون	(٢٤-٣٢ و٣٥)
المشاكل والسياسات التي لم تشملها العناوين السابقة والسياسات العامة للتنمية المستدامة	(٠)

التبادلات والتعاون في البحر المتوسط

التجارة والموازين التجارية فيما بين وخارج البحر المتوسط	(٠)
التعاون وتبادل البيانات بشأن الاستدامة في البحر المتوسط (بناء القدرات ونقل التكنولوجيا...)	(٣٤ و٣٧)
التعاون بين بلدان البحر المتوسط والبلدان النامية الأخرى	(٣٤ و٣٧)

مجموع العناوين ٣٢.

الأنواع المختلفة للمؤشرات تحت كل عنوان

يجري بيان عدد من المؤشرات لكل مجموعة – على أمل أن يكون العدد معقولاً بالرغم من عدم تحديد حدود لكل مجموعة – وسيجري تجميع المؤشرات طبقا للأولويات التالية:

مؤشرات مقبولة عالمياً من قبل الهيئات الدولية (وخاصة هيئات مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) والمؤسسات الإقليمية المجاورة (أوروبا مثلا) ومن قبل بلد ولكن لبيانات محدودة على مستوى البحر المتوسط[٦]. وعلى مستوى المجتمع المحلي.

مؤشرات من مصادر مُسلَّم الاعتماد عليها وذات علاقة بفهم حالة واتجاهات منطقة البحر المتوسط.

٣- مؤشرات في الفئة الأولى لا يمكن تحليلها على مستوى البحر المتوسط.

إن المؤشرات التي يمكن ربطها بدراسات تتنبأ بالاتجاهات أو البدائل متوسطة الأجل أو طويلة الأجل أو طويلة الأجل جدا ستمنح أولوية (P).

سمتنح مؤشرات الأداء لقياس وجود أو فاعلية التدابير أو الأعمال المتخذة في بلدان المنطقة أولوية (A).

لن تستخدم المؤشرات التي لا توجد عنها بيانات كافية تتعلق بعدد مهم من البلدان، ولكن ستظهر في كتالوج منفصل لتغطي إمكانية رؤيتها في الاستخدام العام يوما ما في جميع بلدان البحر المتوسط.

سيجري إدراج المؤشرات التي تتعلق ببلدان معينة في قسم منفصل من الكتالوج عندما تتناول ظاهرة خاصة بهذه البلدان.

سيجري إدراج المؤشرات المتعلقة بمجموعات أو عناوين متعددة في المجموعة أو العنوان الأكثر تعلقا بها، إلا أنه سيجري الإشارة إلى عناوين أخرى.

---

[٦] ستحدد الطريقة التي تعرَّف بها.

تذكير بالصلات بين العناوين في جدول أعمال القرن ٢١
وجدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط

ترد أدناه التعديلات بالمقارنة بجدول أعمال القرن ٢١ ومع جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط التي يمكن أن تشكل نسيج العناوين.

العناوين (الديباجات) التي لا تحتاج إلى أن تكون فصولا	١ و٢٥
مقسمة فرعيا	
– قطاع الأعمال والصناعة	٣٠
أعيد تجميعها	
– العاملون (المجموعات الرئيسية)	٢٤-٢٩ ٣١و٣٢
	في عنوان واحد
– المواد الكيميائية السامة	١٩ و٢٠ و٢٢
– النفايات الخطرة والنفايات المشعة	في عنوان واحد
– المناطق الجبلية	١٣
– وكذلك المناطق الريفية	
العناوين المعدلة	
– الغابات وأراضي العيص	١١
– (البحار والمياه المالحة) وليست المحيطات	١٧
الفصول الجديدة	

بالرغم من أن جدول أعمال القرن ٢١ هو نقطة مرجعية أساسية، ينبغي التسليم بأنه لم يقسم إلى فصول للسماح باستخدام مؤشرات التنمية المستدامة لتحليل جميع القضايا، وأن بعض المشاكل المحددة في منطقة البحر المتوسط لم تكن الموضوع الرئيسي الشاغل في المؤتمر الدولي في ريو. وبناء على ذلك، لا تظهر السياحة ولا الانتقال إلىالساحل ، حتى لو أن المناطق الساحلية ترد إلى حد ما في فصل المحيطات.

ونقترح ١٢ فصلا جديدا.

الجوانب الاجتماعية

٢- مستويات المعيشة المحلية والبطالة وليس الفقر فقط.

الأقاليم والمستوطنات البشرية

المناطق الساحلية والانجذاب نحو الساحل.

القطاعات الاقتصادية

العمالة

١٤- الطاقة
١٥- النقل المحلي
١٦- النقل في الخارج
١٧- التجارة والخدمات المحلية
١٨- الاتصالات
١٩- السياحة.

البيئة

التنمية المستدامة: العاملون والسياسات

التبادلات والتعاون في البحر المتوسط

التجارة الدولية
التعاون والنقل المستدام في البحر المتوسط
التعاون مع البلدان النامية الأخرى.

فصول جدول أعمال القرن ٢١ لريو عام ١٩٩٢ واستخدامها

نعم: وارد

لا: غير وارد

رقم الفصل	العنوان		
١	الديباجة	لا	
القسم الأول: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية			
٢	التعاون الدولي للإسراع بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية ذات العلاقة		
٣	مكافحة التصحر	نعم	
٤	تغيير أنماط الاستهلاك	نعم	
٥	الديناميكيات السكانية والاستدامة	نعم	
٦	الصحة	نعم	
٧	تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية	نعم	
٨	تكامل البيئة والتنمية في اتخاذ القرارات	نعم	
القسم الثاني: صيانة الموارد وإدارتها من أجل التنمية			
٩	حماية الجو	نعم	
١٠	النهج المتكامل لتخطيط الموارد الطبيعية وإدارتها	نعم	
١١	مكافحة التصحر (إدارة الغابات وزراعة الغابات)	نعم	الغابات والسهوب
١٢	إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشه ومكافحة التصحر والجفاف	نعم	
١٣	إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة والتنمية المستدامة للجبال والأراضي الداخلية	لا	
١٤	تعزيز التنمية المستدامة الزراعية والريفية	نعم	
١٥	صيانة التنوع البيولوجي	نعم	
١٦	الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الأحيائية	نعم	
١٧	حماية المحيطات وجميع أنواع البحار: حماية الموارد الحية واستخدامها الرشيد وتنميتها	نعم	ولكن التركيز على الانتقال تجاه الساحل
١٨	حماية النوعية والإمداد بموارد المياه العذبة	نعم	
١٩	الإدارة السليمة بيئيا للكيماويات السامة	نعم	
٢٠	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة	نعم	

٢١	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والقضايا المتعلقة بالمجاري	نعم	
٢٢	الإدارة الآمنة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة		أعيد تجميعه
القسم الثالث: دعم دور الجماعات الرئيسية			
٢٣	الديباجة	لا	
٢٤	العمل العالمي للمرأة نحو التنمية المستدامة والعادلة		أعيد تجميع المجموعات
٢٥	الأطفال والشباب في التنمية المستدامة		أعيد تجميعه
٢٦	الاعتراف بدور السكان الأصليين ومجتمعاتهم ودعمه	لا	
٢٧	دعم دور المنظمات غير الحكومية		أعيد تجميعه
٢٨	مبادرات السلطات المحلية في دعم جدول أعمال القرن ٢١		أعيد تجميعه
٢٩	دعم دور العمال واتحاداتهم العمالية		أعيد تجميعه
٣٠	دعم دور قطاع الأعمال والصناعة		مقسم إلى: الصناعة والتجارة المحلية والخدمات
٣١	المجتمع العلمي والتكنولوجي	لا	
٣٢	دعم دور المزارعين		أعيد تجميعه
القسم الرابع: وسائل التنفيذ			
٣٣	الموارد والآليات المالية	نعم	
٣٤	نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات	نعم	
٣٥	العلم من أجل التنمية المستدامة	لا	
٣٦	تعزيز الثقافة والوعي العام والتدريب	نعم	
٣٧	الآليات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية	نعم	
٣٨	الترتيبات المؤسسية الدولية	لا	تم إدراج الاتفاقات التي توصلت إليها البلدان في العناوين
٣٩	الصكوك والآليات القانونية الدولية	لا	
٤٠	المعلومات من أجل اتخاذ القرارات	لا	

زاي- السياحة المستدامة

١- خلال الاجتماع الثاني المعقود في بالما (٦-٨ أيار/مايو ١٩٩٧)، اتفق جميع أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة على إرسال مقترحات إلى الاقتراح الإسباني الذي عرض على اجتماع بالما. وحتى اليوم لم ترد أي اقتراحات. ومن المفترض ان الجميع وافق على النص الأصلي.

وطبقا لوثيقة جديدة بشأن ببليوغرافيا هذا الموضوع ستعرض على الاجتماع الثالث الذي سيعقد في صوفيا أنتيبوليس.

٢- يجري إعداد مشروع تقرير يتعلق ببعض جوانب السياحة المستدامة على أساس مخطط الوثيقة التي تتناول بصورة خاصة المقاصد السياحية المجمعة وصناعة السياحة.

ثالثا- العلاقة مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة

١- تمشيا مع النظام الداخلي للجنة، تحتفظ لجنة البحر المتوسط بعلاقات مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، اتفق الاجتماع الأول للجنة (الرباط، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) على ان تقدم اللجنة تقريرا قصيرا إلى الاجتماع الأول للجنة الأمم المتحدة (نيويورك، ٨-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧) وإلى الدورة الخاصة للجمعية العامة (نيويورك، ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧) بشأن إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة تدعمه معلومات أساسية مفيدة عن حالة التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط.

٢- أعدت الأمانة مشروع تقرير وعرضته على الاجتماع الأول لمكتب اللجنة (أثينا، ٢٠-٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧) بعنوان "لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة - أداة لاستراتيجية البحر المتوسط وجسر إقليمي بين المستويين العالمي والوطني". واستعرض المكتب بدقة مشروع التقرير وأجرى بعض التعديلات وطلب من الأمانة الانتهاء منه بعرض أفضل من أجل أوسع توزيع خلال الاجتماعات. واقترح المكتب أيضا أن يمثل منسق خطة عمل البحر المتوسط الخطة في اجتماعي الأمم المتحدة.

٣- عدّل التقرير بشأن لجنة البحر المتوسط وتم الانتهاء منه وإرسال نسخ كثيرة منه إلى الأمم المتحدة لتوزيعه (انظر المرفق الثالث بهذا التقرير). وبالنسبة للتمثيل، وافق برنامج الأمم المتحدة على طلب خطة عمل البحر المتوسط بأن ينضم منسق خطة عمل البحر المتوسط في وفد برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الاجتماع الخامس للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة في الأسبوع الثاني من الاجتماع. وفي هذا الصدد، تبادل كل من رئيس اللجنة ومنسق خطة عمل البحر المتوسط المعلومات عن اجتماعات اللجنة الأخيرة ومكتب الأطراف المتعاقدة بشأن مشاركتهما في الاجتماع الخامس للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة المعقود في نيويورك في نيسان/أبريل ١٩٩٧، حيث تواصل العمل بشأن مشروع إعلان يقدمه رؤساء الدول أو الحكومات في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك، حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٤- وانتهز الرئيس الفرصة لحضور الجزء الوزاري من الدورة الخامسة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة ليسترعي الانتباه إلى إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، عقد مناقشات مع رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة عن أفضل طريقة للحصول على التزام سياسي من حكومات منطقة البحر المتوسط لإدراج الاستدامة في خططها الإنمائية. ونظرا لقطع شوط كبير من المفاوضات بشأن الإعلان النهائي للدورة الخاصة لم يكن من الممكن إدراج بيان موقف البحر المتوسط، فقد اقترح أن تتفق لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة على قضيتين بيئيتين أو ثلاث غير مثيرة للجدل تتعلق بالتنمية المستدامة تشير إلى موقف مشترك للبحر المتوسط. ولم يكن من الممكن إرسال البيان إلى الأطراف المتعاقدة بحيث يتمكن رؤساء الدول أو الحكومات من النظر فيه في إعلاناتهم إلى الدورة الخاصة.

٥- حضر المنسق الأسبوع الثاني من دورة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة كعضو في وفد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن ثم كانت لديه الفرصة لإخطار أعضاء اللجنة بعمل لجنة البحر المتوسط

للتنمية المستدامة. ونظرا للأهمية وعلاقة القضايا التي ناقشتها لجنة الأمم المتحدة، كان من الضروري أن تعترف لجنة الأمم المتحدة بلجنة البحر المتوسط، إلا أن هذا يتطلب دعما سياسيا من حكومات البحر المتوسط. ولم يكن من الممكن الحصول على اعتراف في وقت انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولهذا وردت أنشطة لجنة البحر المتوسط في الإعلانات التي قدمها رؤساء دول أو حكومات البحر المتوسط فقط.

٦- وخلال المناقشة التالية التي جرت خلال اجتماع مكتب الأطراف المتعاقدة، أعرب أعضاء المكتب عن شكرهم للرئيس والمنسق لجهودهما لتمثيل خطة عمل البحر المتوسط ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في الدورة الخامسة للجنة الأمم المتحدة وأعربوا عن دعمهم بمقترح بإرسال رسالة مشتركة إلى الدورة الخاصة للجمعية العامة من خلال إعلانات يقدمها رؤساء دول أو حكومات البحر المتوسط. وفي هذا الصدد، أعد مشروع بيان ووافق عليه المكتب (انظر الوثيقة BUR/50/4 - تقرير مكتب الأطراف المتعاقدة).

ريو + ٥

من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة: ما زال الطريق طويلا

في عام ١٩٩٢، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على جدول أعمال القرن ٢١ وقررت عقد دورة خاصة لاستعراض وتقييم تنفيذه. وعقدت الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بعد خمس سنوات من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو. وقد سبقها الدورة الخامسة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة في ٦-٢٥ نيسان/أبريل.

وبين "قمة الأرض" والدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقدت سلسلة من الاجتماعات ودورات عمل دولية من قبل أو متعلقة بلجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة (اللجنة المشتركة بين الوكالات والدورات المخصصة وأنشطة ما بين الدورات ودورات لجنة التنمية المستدامة...).

تم استعراض جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ من خلال ثلاثة مجموعات رئيسية:

- تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (للتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية الدولية وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج ودعم التجارة والبيئة على نحو متبادل والسكان والصحة)

- القطاعات والقضايا (المياه العذبة والمحيطات والبحار والغابات والطاقة والنقل والجو والكيماويات السامة والنفايات الخطرة والنفايات المشعة والزراعة المستدامة والتصحر والجفاف والتنوع البيولوجي والسياحة المستدامة والدول الصغيرة الجزرية النامية والكوارث الطبيعية والكوارث التكنولوجية ومن صنع الإنسان)

- وسائل التنفيذ (الموارد والآليات المالية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات والعلم والتثقيف والوعي والصكوك القانونية الدولية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والإعلام وأدوات لقياس التقدم).

إن عنوان "قمة الأرض+٥" يذكرنا بالتقدم المحرز خلال السنوات الخمس في تنفيذ المكونات الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ الاتجاه نحو التنمية المستدامة. وعند انتهاء الدورة الخاصة، شعر البعض أن الاجتماع كان فاشلا بسبب أن الحكومات أظهرت افتقارا في الإرادة السياسية بعرض مجرد وعود ملتفة. وشعر آخرون أن الاجتماع قد أثبت أنه "محاولة صادقة للقيام بتقييم للنتائج وتحديد ما تم منذ ريو. وكانت هناك محاولة بسيطة لإخفاء الحقائق أو وضع غطاء لامع لشيء لا يوجد".

وبعد مناقشات مكثفة لمشروعات متتابعة مختلفة عن "بيان سياسي"، تم سحب النص في النهاية من النظر فيه واستبداله "ببيان التزامات" محدد.

وبدلا من احتفال وسائل الإعلام بالمشاركة العالمية من أجل التنمية المستدامة والتظاهر بأن الأشياء أفضل مما هي، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن التقدم المحرز في جعل التنمية المستدامة قيد التشغيل ظل غير كاف مع وجود صعوبات كبيرة في التغلب على الاهتمامات في المدى القصير التي لم تتمكن من وضع التزامات ملموسة لأهداف محددة وبرامج عالمية.

ومنذ قمة الأرض، التي نظر إليها في عام ١٩٩٢ على أنها نجاح هائل له نتائج، تم تحقيق بعض التقدم في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو الذي يعتبر خطة رئيسية - "إنجيل" التنمية المستدامة، من خلال اجتماعات ومفاوضات كثيرة وبعض الإنجازات المحدودة، إلا أن المشاكل ظلت كما هي بصورة عامة.

إن القضايا التي ثبتت صعوبة حلها في عام ١٩٩٢ ما زالت تشكل مشكلة اليوم. فالمسائل المتعلقة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية ما زالت تؤرق معظم المؤتمرات. وما زال هناك الكثير للقيام به لتنشيط وسائل التنفيذ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ولا سيما في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وتظل حالة الديون عائقا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

تواصلت حالة البيئة العالمية في التدهور. وبالرغم من تحقق بعض التقدم في التنمية المؤسسية والمشاركة الجماهيرية وأعمال القطاع الخاص وانخفاض معدلات نمو السكان، تتفاقم الاتجاهات الشاملة أساسا عند النظر في زيادة مستويات التلوث التي تهدد بأن يتجاوز قدرة البيئة العالمية على استيعابها وزيادة العوائق المحتملة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

وكان من الواضح أن هناك الكثير للقيام به وأساسا في المجالات التالية:

- تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي يتطلب موارد مالية جديدة وإضافية والمشاركة في التكنولوجيا

- التخفيف من عبء الفقر وهو شرط للتنمية المستدامة

- أنماط الاستهلاك والإنتاج التي ما زالت غير مستدامة

- إنخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية جزئيا حيث حلت محلها الاستثمارات الأجنبية

- الآثار العالمية وتحرير التجارة على البلدان النامية التي تحتاج إلى نظر على نحو جيد وصحيح

- اهمية التثقيف والسياحة المستدامة والمبادرات المحلية وجدول أعمال القرن ٢١ المحلي والسلم والاستقرار السياسي.

التقدم والإنجازات

منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أصبح مفهوم التنمية المستدامة هو الإعلام عن التخطيط الاقتصادي العالمي ومبادئ جدول أعمال القرن ٢١ التي يجري تقنينها في التشريعات الوطنية ويجري تطبيق اتفاقية جديدة رئيسية لتغير المناخ والتنوع البيولوجي. إن تنفيذ التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واتفاقات ما بعد المؤتمر تظل دون تنفيذ وفي بعض الحالات تتطلب مزيداً من دعم أحكامها وكذلك آلياتها لتكون قيد التنفيذ. إن إنشاء وهيكلة وتمويل وتجديد مرفق البيئة العالمية كانت إنجازات رئيسية، إلا أن مستويات تمويله لم تكن كافية لتلبية الأهداف.

بذلت الحكومات والمنظمات الدولية جهودا لتكامل الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات من خلال وضع سياسات جديدة أو تكييف السياسات الحالية. وقد بينت المجموعات الرئيسية ما يمكن أن يتحقق باتخاذ إجراء يلتزم به ومشاركة الموارد وبناء إجماع في الرأي وعكس الشواغل الشعبية وإشراكها.

لقد تم إحراز تقدم في إدراج المبادئ الواردة في إعلان ريو بما في ذلك مسؤوليات مشتركة ولكنها متفاوتة وتشكل أساس التعاون الدولي ومبدأ الحذر ومبدأ الغرم على الملوث في صكوك قانونية مختلفة.

وتشمل الإنجازات منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، من بين جملة أمور:

- بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

- بدء نفاذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

- بدء نفاذ اتفاقية مكافحة التصحر

- إبرام اتفاق أرصدة الأسماك المنتشرة في أكثر من منطقة وكثيرة الهجرة

- اعتماد برنامج عمل الدول الصغيرة الجزرية النامية

- وضع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من أنشطة برية

- إعادة هيكلة وتجديد مرفق البيئة العالمية.

وفضلا عن ذلك، من الجدير بالذكر ملاحظة أن:

- الاتصالات والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة قد تحسنت من خلال مناقشات اللجنة المشتركة فيما بين الوكالات على المستويين العالمي والوطني

- الاتصالات والتعاون بين المجموعات الرئيسية ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والحكومات قد تحسن من خلال سلسلة من الاجتماعات والأنشطة المشتركة على الأصعدة العالمية (ممثلو المجتمع المحلي في الدورة الخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة الذين شاركوا لأول مرة في اجتماع الجمعية العامة) والوطنية والمحلية

- زيادة الوعي العام والخاص والتوسع فيما يتعلق بالتفاعلات بين التنمية والبيئة والموارد المحدودة المتجددة وغير المتجددة ومبادئ التنمية المستدامة

- وضعت بلدان كثيرة جدول أعمال وطني للقرن ٢١ وأنشأت لجان وطنية للتنمية المستدامة

- يجري النظر في إنشاء أكثر من ٨٠٠ ١ جدول أعمال للقرن ٢١ محلي في ٦٤ بلدا أو تم مناقشتها و/أو تم تنفيذها

- تم تحديد قائمة مؤشرات، أو "الكتاب الأزرق" المتعلق بها واتفق عليها وتطوع ١٦ بلدا في جميع أنحاء العالم إلى إجراء تمرين اختبار.

نحو ريو + ١٠

من الآن فصاعدا، سيعتبر جدول أعمال القرن ٢١ أساس المناقشة بدلاً من معاملته كإنجيل مع استعداد لمواصلة التقدم، وخاصة أن جدول أعمال القرن ٢١ قد كتب في بيئة مختلفة سياسا. ومن الناحية الواقعية، لم يعد نهج جدول أعمال القرن ٢١ للتمويل يركز بشكل كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية بل يحتاج إلى توسع ليتضمن العالمية وقضايا مثل العلاقة بين التجارة والبيئة ويتضمن المسؤولية وأنشطة رصد الشركات وتحديد قضايا أن نمو القطاع الخاص لن يحلها أبدا. وسيجري التعرض لمسألة الآليات المالية المبدعة من أجل التنمية المستدامة التي تتطلب اهتماما أكبر.

وفي هذه الأثناء، هناك حاجة لدعم التناسق والكفاءة وتنسيق السياسات على المستوى الحكومي الدولي. وبهذا المعنى، طلب من لجنة التنمية المستدامة أن تعزز زيادة التنفيذ الإقليمي لجدول أعمال القرن ٢١ بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات العلاقة. وفي إطار ولايتها، ستواصل اللجنة تقديم محفل رئيسي لاستعراض التقدم المحرز والحث على مزيد من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

في الفترة الثانية من أنشطتها، طُلب من لجنة التنمية المستدامة أن:

- بذل جهود ملموسة لجذب اشتراك أكبر في عملها من قبل الوزراء وصانعي السياسة الوطنيين من ذوي المستويات العالية المسؤولين عن عوامل اقتصادية واجتماعية محددة
- مواصلة توفير محفل لتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة
- توفير محفل لتبادل الخبرات بشأن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة
- إنشاء تفاعلات أكثر مع المؤسسات الدولية المالية والإنمائية والتجارية
- دعم تفاعلاتها مع ممثلي المجموعات الرئيسية
- تنظيم تنفيذ برنامج عملها متعدد السنوات التالي (١٩٩٨-٢٠٠٢) بطريقة أكثر فعالية ومنتجة.

يحدد برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة الموضوعات القطاعية وما بين القطاعات والقطاع الاقتصادي والمجموعات الرئيسية للدورات الأربع التالية للجنة. وخلال الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تم الاتفاق على أن المشاغل الرئيسية لكل سنة ستكون الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج. وبالنسبة لدورات لجنة التنمية المستدامة سيشمل برنامج العمل ما يلي:

١- دورة عام ١٩٩٨: سيكون الموضوع القطاعي الرئيسي هو النهج الاستراتيجي لإدارة المياه العذبة. وقد تكون الموضوعات والقطاعات الإضافية هي: نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتثقيف والعلم وزيادة الوعي والصناعة؛

٢- دورة عام ١٩٩٩: ستنظر لجنة التنمية المستدامة في المحيطات والبحار وأنماط الاستهلاك والإنتاج والسياحة المستدامة؛

٣- دورة عام ٢٠٠٠: ستتناول الدورة: التخطيط والإدارة المتكاملتين لموارد الأرض والموارد المالية والتجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي والزراعة.

٤- دورة عام ٢٠٠١: ستكون الموضوعات: الجو والطاقة والنقل والتعاون الدولي لتمكين البيئة والإعلام من المشاركة في اتخاذ القرارات.

٥- وأخيرا في عام ٢٠٠٢: ستتناول الدورة استعراضا لجميع ما ورد أعلاه والتقدم الذي أحرزته لجنة التنمية المستدامة.

وبحلول عام ٢٠٠٢، ينبغي الانتهاء من صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ودعم جهود البلدان النامية للتنفيذ الفعال لاستراتيجيات وطنية. وينبغي العمل بشأن مجموعة واسعة من أدوات السياسة على ضوء أوضاع البلدان المحددة لضمان أن النهوج المتكاملة فعالة وذات مردودية للتكلفة. ومع ذلك تدعو لجنة التنمية المستدامة إلى وضع أهداف وجداول زمنية للارتقاء بالعملية نحو التنمية المستدامة إلى مستوى مرتفع عندما لا يوجد توافق في الآراء وعندما تظل أهداف قليلة في النص النهائي.

من الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى خطة عمل البحر المتوسط: دروب لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

إن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة هي حديثة بحيث لا يمكن التفكير في تقييمها ولكن بالتأكيد ينبغي إيلاء عناية متواصلة من أجل ديناميكيتها وحماسها. وبناء على ذلك، ينبغي إيلاء العناية إلى اهتمامنا بها

وبأنشطتها ونتائجها بحيث تحظى بالنقد والتكييف والتنقيح والاستكمال وتركيز الانتباه والوسائل على أكثر الأنشطة علاقة بالأولويات الرئيسية والقضايا الحرجة للتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط.

كانت أحد الشواغل الرئيسية خلال فترة إعداد ريو + ٥ هي كيفية ترجمة الكلمات إلى أفعال. ولم تكن معظم البلدان والمشاركين راضين رضاء كاملاً. فهل باستطاعة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة قبول التحدي؟ إن الإجابة هي بنعم إلى حد ما بالنظر إلى سياق البحر المتوسط المحدد مع المشاركة الأوروبية المتوسطية التي تعتبر في حد ذاتها تحديا رئيسيا.

وبناء على التقدم المحرز وحالة الأمم المتحدة الواردة أعلاه، يمكن النظر في الملاحظات التالية في أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

- كان جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط، مع بعض القضايا الاستراتيجية وبعض العلامات، خطوة جيدة ومن المفيد تنشيطه وإحيائه؛

- بالنسبة لبعض الاتفاقات والاتفاقيات العالمية (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر وPASIDS وGPA/LBA...)، يمكن لخطة عمل البحر المتوسط/لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تنفذ حالة إقليمية مهمة؛

- إن تعزيز تنفيذ مبدأ الحظر ومبدأ الغرم على الملوث يمكن تشجيعهما من خلال قصص نجاح؛

- يمكن تنشيط "روح المشروع" للبحر المتوسط من أجل المسألة المالية واعتماد ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا مع الاستفادة أيضا من العملية الأوروبية المتوسطية؛

- ينبغي إشراك المجموعات الرئيسية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، التي تعمل بفاعلية في البحر المتوسط وخطة عمل البحر المتوسط ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أساسا عند البحث عن مستوى تشغيلي محلي؛

- في المجال الحرج لأنماط الاستهلاك والإنتاج، يمكن أن تكون لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة محفلا ممتازا لتعزيز "التنمية المستدامة" المتعلقة بالممارسات في البحر المتوسط (وما زال هناك بعض منها) وعرض الممارسات غير المستدامة مع خيارات بديلة؛

- يمكن مشاركة الاستراتيجيات الوطنية "للتنمية المستدامة" مع وبالمقارنة باستراتيجيات في البحر المتوسط أخرى،

- يمكن مشاركة تمرين اختبار "مؤشرات التنمية المستدامة" مع شركاء آخرين في البحر المتوسط ويمكن أن تصبح لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة حالة إقليمية محددة لنشاط ذي علاقة بلجنة التنمية المستدامة.

ونظرا لأن من غير المستطاع للأفرقة العاملة للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تكون متعددة لتشمل جميع الموضوعات المهمة في فترة من الزمن قصيرة، من المهم، وحتى من الضروري، وجود، من وقت إلى آخر، فريق خبراء محدود ومؤهل معظمه من البحر المتوسط، ولكن ليس بالضرورة مقصورا عليه، يطلب منه إعداد "ورقة موقف" استراتيجية قصيرة موجهة نحو العمل بشأن قضية مهمة وحرجة.

رابعا- مشروع النظام الداخلي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

١- طبقا للفقرة باء-٤ من النظام الداخلي للجنة، يكون النظام الداخلي للجنة هو النظام الداخلي لاجتماعات ومؤتمرات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة حتى تقترح اللجنة نظاما داخليا للجنة ويعتمده اجتماع الأطراف المتعاقدة.

٢- وفي اجتماعها الأول، طلبت اللجنة من الأمانة إعداد مشروع نظام داخلي ليستعرضه الاجتماع الأول لمكتبها ويقدم إلى الاجتماع الثاني ليستعرضه قبل تقديمه إلى الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة (تونس، ١٨-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) للاعتماد النهائي.

٣- استعرض الاجتماع الأول لمكتب اللجنة أول مشروع للنظام الداخلي (أثينا، ٢٠-٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧). وقدم أعضاء المكتب تعليقات عديدة وشددوا بصورة خاصة على أن خاصية البحر المتوسط والطابع الإبداعي للجنة والسماح بالمرونة المطلوبة ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار عند الانتهاء من مشروع النظام الداخلي. وقدمت مقترحات عملية مختلفة أيضا خلال عملية استعراض مشروع الوثيقة ولا سيما فيما يتعلق بالاجتماعات الاستثنائية للجنة وإجراء التفويض ولغات اللجنة ومكتبها.

٤- وفي اجتماعها الثاني (بالما دي مايوركا، ٦-٨ أيار/مايو ١٩٩٧)، استعرضت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المشروع المنقح لنص النظام الداخلي ونظرا للوقت المحدود، قررت أن تؤجل اتخاذ أي قرار يتعلق بمشروع النص إلى اجتماعها الثالث.

٥- سيقدم المشروع المنقح للنظام الداخلي للجنة إلى الاجتماع الثالث للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (صوفيا أنتيبوليس، ٢٨-٣٠ تشرين الول/أكتوبر ١٩٩٧) وإلى اجتماع المكتب (صوفيا أنتيبوليس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) لنظرهما قبل تقديمه إلى الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة (تونس، ١٨-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) للموافقة النهائية.

المرفق الأول
لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

الاختصاصات

مقدمـة

١- طبقا لتوصية مؤتمر تونس الوزاري المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كما وافق عليها اجتماع مؤتمر المفوضين في برشلونة في حزيران/يونيه ١٩٩٥، تنشأ لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة باعتبارها هيئة استشارية تقدم مقترحات إلى الأطراف المتعاقدة في إطار خطة عمل البحر المتوسط.

ألف- الغرض من اللجنة

٢- ويكون الغرض من اللجنة هو:

(أ) تحديد وتقييم المشاكل الاقتصاديـة والإيكولوجيـة والاجتماعيـة الرئيسـية الـواردة فـي جدول أعمال القرن ٢١، والتقدم بمقترحات بشأنها إلى اجتماعات الأطـراف المتعـاقدة وتقييم فعاليـة متابعـة مقـررات الأطراف المتعاقدة وتيسير تبادل المعلومات بين المؤسسـات المنفـذة للأنشـطة المتعلقـة بالتنميـة المسـتدامة فـي البحر المتوسط.

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي وترشيد قدرة اتخاذ القرارات فيما بين الحكومات في وحوض البحـر المتوسط لتكامل القضايا البيئية والتنمية.

باء- الوظائف

٣- تكون وظائف اللجنة:

(أ) تقديـم المسـاعدة إلـى الأطـراف المتعـاقدة مـن خـلال تقديـم مقترحـات بشـأن وضـع وتنفيـذ استراتيجية إقليمية للتنميـة المستدامة فـي البحـر المتوسـط، مـع الأخـذ فـي الاعتبـار قـرارات مؤتمـري تونـس وبرشـلونة وسـياق جـدول أعمـال القـرن ٢١ المتعلـق بـالبحر المتوسـط والمرحلـة الثانيـة لخطـة عمـل البحـر المتوسط،

(ب) النظر في المعلومات التي تقدمها الأطراف المتعاقدة واستعراضها طبقا للمادة ٢٠ من اتفاقية برشلونة، بما في ذلك الاتصالات الدورية أو التقارير المتعلقة بالأنشطة التي يضطلعون بها لتنفيذ جدول أعمال

القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط، والمشاكل التي يواجهونها، مثل المشاكل المتعلقة بتكامل البيئة في السياسات الوطنية وبناء القدرات والموارد المالية ونقل التكنولوجيا وقضايا البيئة والتنمية الأخرى،

(ج) استعراض تعاون خطة عمل البحر المتوسط على فترات منتظمة، مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى وكذلك الاتحاد الأوروبي لاستكشاف طرق وسبل دعم هذا التعاون لتحقيق أهداف الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط،

(د) النظر في المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات البيئية ذات الصلة، التي تتاح من خلال المؤتمرات أو عن طريق الأطراف،

(هـ) تحديد التكنولوجيات والمعرفة ذات الطابع الإبداعي للتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط وتوفير المشورة بشأن أفضل استخدام فعال لها لتيسير تبادلها فيما بين الأطراف المتعاقدة وتعزيز قدرات التنمية الوطنية،

(و) تقديم تقارير وتوصيات مناسبة لاجتماعات الأطراف المتعاقدة، من خلال أمانة خطة عمل البحر المتوسط، على أساس تحليل شامل للتقارير والقضايا المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية ذات الصلة بالمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وجدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط،

(ز) الاضطلاع بتقييم استراتيجي لمدة أربع سنوات لتنفيذ الأطراف المتعاقدة لجدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط ومقررات اجتماعات الأطراف المتعاقدة والإجراءات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة المتعلقة بالتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط وتقديم توصيات بشأنها، وينبغي الاضطلاع بأول استعراض استراتيجي لعام ٢٠٠٠ (بمشاركة وزارية) من أجل تحقيق مسح عام متكامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط ودراسة قضايا السياسة العامة الآخذة في الظهور وتوفير الزخم السياسي الضروري، وتستخدم اللجنة أفضل استخدام للنتائج الرئيسية لمراكز أنشطة خطة عمل البحر المتوسط في ميدان التنمية المستدامة، وأنشطة مرصد البحر المتوسط للبيئة والتنمية التابع لخطة عمل البحر المتوسط وكذلك المراصد البيئية الوطنية،

(ح) الاضطلاع بالوظائف الأخرى التي تعهد اجتماعات الأطراف المتعاقدة بها إليها لدعم أغراض اتفاقية برشلونة والمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وجدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط،

٤- يكون النظام الداخلي للجنة هو النظام الداخلي لاجتماعات ومؤتمرات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، حتى تقترح اللجنة نظام داخلي ويعتمده اجتماع الأطراف المتعاقدة، مع اعتبار أن اللجنة لن يكون لها أي نظام للتصويت.

جيم- التشكيل

٥- لا يتجاوز عدد أعضاء اللجنة ٣٦ عضوا، يتألفون من ممثلي كل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وممثلي السلطات المحلية والعاملين في المجال الاجتماعي الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميادين البيئة والتنمية المستدامة. ويشارك جميع الممثلين في اللجنة على أساس متساو.

دال- المراقبون

٦- طبقا للنظام الداخلي الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، يجوز لأي دولة عضو في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وأي منظمة حكومية دولية تتعلق أنشطتها بوظائف اللجنة أن تشارك في عمل اللجنة كمراقب.

هاء- اجتماعات اللجنة ومسؤوليات الأمانة

٧- تعقد لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة اجتماعا عاديا مرة واحدة على الأقل كل سنة حتى عام ٢٠٠٠ ثم بعد ذلك اجتماعا كل سنتين. وتعقد الاجتماعات في مقر وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط، دون إخلال بعقد اجتماعاتها في أماكن أخرى في البحر المتوسط بناء على توصية من اللجنة يوافق عليها اجتماع الأطراف المتعاقدة.

٨- وعند افتتاح كل اجتماع، تختار اللجنة أعضاء مكتب يتألفون من رئيس وأربعة نواب للرئيس ومقرر من بين أعضائها على أساس التوزيع الجغرافي العادل وفيما بين المجموعات المختلفة.

٩- تقدم وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط، باعتبارها أمانة اللجنة، في كل اجتماع للجنة تقريرا تحليليا يحتوي على معلومات عن أنشطة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط وأنشطة التنمية المستدامة الأخرى التي أوصت بها اجتماعات الأطراف المتعاقدة وعن التقدم المحرز والقضايا الآخذة في الظهور التي يجب التصدي لها.

واو- العلاقة مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة واللجان الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة

١٠- تحتفظ اللجنة بعلاقات مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة وتيسر تبادل المعلومات والخبرة فيما بين اللجان الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة.

١١- تأخذ اللجنة، عند القيام بوظائفها، في عين الاعتبار خبرة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة وتقدم إلى لجنة الأمم المتحدة التقارير ذات العلاقة من خلال اجتماعات الأطراف المتعاقدة عن أي قضية تكون ذات اهتمام لها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط.

١٢- تستخدم اللجنة والأطراف المتعاقدة، كلما كان ممكنا ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات بلدان البحر المتوسط، نظام وضع التقارير للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، من أجل تيسير العمل وتجنب ازدواجيته.

زاي- العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

١٣- تدعم اللجنة، من خلال الأمانة، أنشطتها مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فيما يتعلق بمشروعات تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط الإقليمية ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط ومقررات الأطراف المتعاقدة.

١٤- تعزز اللجنة، من خلال الأمانة، الحوار مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والقطاع المستقل وتشارك فيه وتتلقى نتائجه وتحللها في إطار التنفيذ العام لاستراتيجية البحر المتوسط الإقليمية للتنمية المستدامة.

المرفق الثاني
لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

تشكيل اللجنة*

(أ) عدد الممثلين

١- تتألف اللجنة من ٣٦ عضوا من ممثلي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وممثلين عن السلطات المحلية والعاملين في المجال الاجتماعي الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة.

٢- وبصورة خاصة:

أ. يمثل كل طرف متعاقد ممثل على مستوى عال (المجموع ٢١) قد يصاحبه مناوبين مستشارين حسب الحالة لضمان المشاركة متعددة التخصصات للهيئات الوزارية ذات العلاقة للأطراف المتعاقدة (مثل وزارات البيئة والسياحة والاقتصاد والتنمية والصناعة والمالية والطاقة وما إلى ذلك).

ب. ويمثل كل من الفئات الثلاث الواردة في القسم جيم-٥ من نص الاختصاصات، أي السلطات المحلية والعاملين في المجال الاجتماعي الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية خمسة ممثلين (مجموع ١٥) وعدد مماثل من المناوبين يختارهم اجتماع الأطراف المتعاقدة.

٣- يشارك جميع الأعضاء الـ٣٦ في اللجنة على أساس متساوٍ.

(ب) طريقة تسمية المرشحين من غير ممثلي الأطراف المتعاقدة

أ. طريقة تسمية المرشحين

'١' السلطات المحلية

بما أن الوضع القانوني والإداري للسلطات المحلية يختلف من بلد إلى آخر، يقترح اختيار ممثلي السلطات المحلية أو مجموعاتهم أو شبكاتهم من خلال مقترحات تقدم من حكومات الأطراف المتعاقدة التي ترسل قائمة بمرشحيها إلى أمانة خطة عمل البحر المتوسط.

---

* يجوز للأطراف المتعاقدة تعديل هذا الإجراء على ضوء الخبرة المكتسبة.

'٢' العاملون في المجال الاجتماعي الاقتصادي

بما أن الوضع القانوني والإداري للسلطات المحلية يختلف من بلد إلى آخر، يقترح اختيار ممثلي السلطات المحلية أو مجموعاتهم أو شبكاتهم من خلال مقترحات تقدم من حكومات الأطراف المتعاقدة التي ترسل قائمة بمرشحيها إلى أمانة خطة عمل البحر المتوسط.

'٣' المنظمات غير الحكومية

١. تستخدم معايير وقائمة المنظمات غير الحكومية الشركاء مع خطة عمل البحر المتوسط التي وافق عليها الاجتماع العادي التاسع للأطراف المتعاقدة (برشلونة، ٥-٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥) كنص مرجعي للمنظمة غير الحكومية التي ترغب في المشاركة في عمل اللجنة.

٢. وتمثل ثلاث فئات من المنظمات غير الحكومية في اللجنة:

- المنظمات الحكومية ذات النطاق الدولي والاهتمامات متعددة التخصصات المعترف بوضعها، ولا سيما التي تشارك في التعاون المتوسطي والمعنية بالمسائل التي يشملها الجزء المتعلق بالتنمية المستدامة في مجال نشاط خطة عمل البحر المتوسط؛

- المنظمات غير الحكومية ذات النطاق الإقليمي التي تضم أكثر من بلد واحد في منطقة المتوسط بأكملها وتغطي جزءا من مجال نشاط خطة عمل البحر المتوسط؛

- المنظمات غير الحكومية التي لها نطاق وطني أو محلي تغطي جزءا من مجال نشاط خطة عمل البحر المتوسط.

٣. يجوز اختيار المنظمات غير الحكومية الخمس من هذه الفئة من خلال شبكات المنظمات غير الحكومية في المنطقة ومن خلال طلبات مباشرة تقدم إلى أمانة خطة عمل البحر المتوسط.

ب. طريقة تسمية أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

١. يسمي اجتماع الأطراف المتعاقدة أعضاء اللجنة من غير ممثلي الأطراف المتعاقدة.

٢. يقوم مكتب الأطراف المتعاقدة، بالنسبة للاجتماع الأول للجنة (فاس، المغرب، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) باختيار أعضاء اللجنة عقب مشاورة مع الأطراف المتعاقدة.

(ج) معايير اختيار الأعضاء من غير ممثلي الأطراف المتعاقدة

تقترح معايير الاختيار العامة التالية:

١. تستخدم معايير وقائمة المنظمات غير الحكومية الشركاء مع خطة عمل البحر المتوسط التي وافق عليها الاجتماع العادي التاسع للأطراف المتعاقدة (برشلونة، ٥-٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥) (الوثيقة UNEP(OCA)/MED IG.5/16) كنص مرجعي للمنظمة غير الحكومية التي ترغب في المشاركة في عمل اللجنة.

٢. تولى أولوية الاختيار إلى السلطات المحلية في البحر المتوسط والعاملين في المجال الاجتماعي الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط.

٣. ينبغي احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل (شمال/جنوب وشرق/غرب).

٤. تولى عناية خاصة للأنظمة الإيكولوجية والجزرية الهشة.

٥. وبالإشارة إلى الفئات الثلاث المحددة، تقترح معايير الاختيارات التالية مع إيلاء أولوية للمجموعات أو الشبكات ذات الصلة:

'١' السلطات المحلية

١. ينبغي أو تهتم السلطات المحلية التي تختار بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة.

'٢' العاملون في المجال الاجتماعي الاقتصادي

١. ينبغي أن يأخذ الاختيار في إطار هذه المجموعة في عين الاعتبار المشاكل الرئيسية والعوامل الحاسمة في البحر المتوسط وكذلك العوامل التالية:

- تمثيل الشمال والجنوب
- البلدان المتقدمة والنامية
- الريف والحضر

- الأنشطة الماضية والحالية على مستوى البحر المتوسط.

٢. تولى أولوية الاختيار للشبكات الاجتماعية الاقتصادية النشطة في منطقة البحر المتوسط.

"٣" المنظمات غير الحكومية

١. ينبغي اختيار الأعضاء الممثلين للمنظمات غير الحكومية من قائمة المنظمات غير الحكومية الشركاء مع خطة عمل البحر المتوسط.

٢. ينبغي اختيار الأعضاء من بين الفئات الثلاث للمنظمات غير الحكومية:

- المنظمات غير الحكومية ذات النطاق العالمي؛

- المنظمات غير الحكومية ذات النطاق الإقليمي؛

- المنظمات غير الحكومية ذات النطاق الوطني والمحلي.

٣. ينبغي على المنظمات غير الحكومية التي تُختار أن يتوفر لديها نهج عملي موجه نحو أنشطة البحر المتوسط.

(د) فترة الولاية

١. تكون فترة عضوية اللجنة كما يلي:

أ. يكون جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة أعضاء دائمين في اللجنة (٢١)؛

ب. يختار اجتماع الأطراف المتعاقدة خمسة ممثلين من كل فئة من الفئات الثلاث (السلطات المحلية والعاملين في المجال الاجتماعي الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية)، لمدة سنتين (١٥).

المرفق الثالث

لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة: قناة إقليمية لجدول أعمال القرن ٢١

عشرون عاما من العمل معا من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط

لمدة أكثر من عشرين عاما، كان مفهوم التنمية الإيكولوجية وخليفتها التنمية المستدامة الفلسفة الموجهة لخطة عمل البحر المتوسط التي اعتمدتها بلدان البحر المتوسط والمجتمع الأوروبي في عام ١٩٧٥.

وفي السبعينات، أصبح من الواضح لبلدان المنطقة أن البحر المتوسط، وهو مثال مصغر لبحر إقليمي، لا يمكن النظر إليه من منظور التلوث البحري فقط: فقد أدت الأنشطة البشرية في البحر إلى التلوث البحري، ولكن منشأه كان أبعد مدى في الأنشطة البرية. وكانت للتنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة في بلدان البحر المتوسط مع عدم كفاية تخطيط المناطق الساحلية والإدارة البيئية أثر سلبي على نوعية البيئة البحرية والأنظمة الإيكولوجية وعلى المناظر الطبيعية الساحلية. وكانت حماية البحر المتوسط تعني الذهاب أبعد من مكافحة التلوث والدعوة إلى تكامل الشواغل البيئية في السياسات الإنمائية للإقليم.

وأدى الطلب من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط إلى اعتماد اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية في عام ١٩٧٦.

وأعقب اعتماد الاتفاقية ذات النطاق الإقليمي هذه وضع صك يستخدم للحصول على المعرفة العلمية وتنفيذ رصد البيئة: مدبول. وفي إطار عمل أنشطة الخطة الزرقاء، تم تشجيع التفكير الاستراتيجي وطويل الأجل بشأن تنمية بلدان حوض البحر المتوسط والآثار البيئية على المناطق الساحلية والموارد الطبيعية. وأدت أيضا إلى وضع برنامج الأعمال ذات الأولوية لإيجاد الاستجابات التقنية والاقتصادية والسياسية مع تحقيق تفاعل أفضل بين التنمية والبيئة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وبعد قمة الأرض في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، طلبت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة تنشيط مقررات جدول أعمال القرن ٢١ على مستوى البحر المتوسط التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وبناء على خبرتها في العمل معا في إطار خطة عمل البحر المتوسط وكذلك بناء على الاستنتاجات التي توصلت إليها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، أصبحت بلدان البحر المتوسط مشتركة في عملية ريو.

لقد عرضت حكومات المنطقة والاتحاد الأوروبي بيانا عمليا عن التزامها بالتنمية المستدامة من خلال البناء على الصكوك الموجودة أو من خلال اعتماد وسائل جديدة للعمل. وتتضح في العامين السابقين ما يلي:

- الموافقة على جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط في عام ١٩٩٤ وإقرار التزامات الشركاء الإقليميين فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ويكيف جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط أحكام جدول أعمال القرن ٢١ ويضع إطارا للسماح بوضع استراتيجية للبحر المتوسط وتحديد الأهداف مع جدول زمني؛

- تنقيح اتفاقية برشلونة في عام ١٩٩٥ لمنح التزامات ريو وضعا قانونيا؛

- تنقيح خطة عمل البحر المتوسط بوضع أهداف طموحة أكثر (المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط)؛

- إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في عام ١٩٩٦.

إن إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة من أجل مزيد من دعم التضامن الإقليمي لشركاء البحر المتوسط يعكس في حد ذاته روح ريو. وتستجيب إلى رغبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لتنمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مستوى يصبح كافيا لتعزيز تكامل الشواغل الإيكولوجية في السياسات الإنمائية.

ومن خلال القيام بذلك، أعاد البحر المتوسط مرة ثانية تأكيد موقفه كإقليم إيكولوجي ويتوفر لدوله الساحلية محافل للحوار وصكوك للعمل تسمح لها بتناول المشاكل البيئية ليس على المستوى المحلي والوطني فحسب بل أيضا على المستوى الإقليمي.

التنمية المستدامة: خواص البحر المتوسط

وكما تبين الدراسات التي نفذت في سياق الخطة الزرقاء، فإن البحر المتوسط مثال حقيقي لمشاكل التنمية المستدامة.

إن موارده الطبيعية، ولا سيما التربة والغابات وموارد المياه، التي يتعرض توافرها ونوعيتها إلى تهديد طويل أو حتى متوسط الأجل تخضع لضغوط شديدة. إن الاتجاه نحو زيادة الاستغلال المكثف للزراعة ومصايد الأسماك له أثر مهم على الموارد الطبيعية وعلى البيئة البحرية. وتعتبر المناطق الساحلية بصورة خاصة معرضة للتأثر نتيجة التنمية الحضرية المكثفة والسياحة التي تؤثر على المناظر الطبيعية والمواقع التاريخية والأنظمة الإيكولوجية الساحلية.

إن القضايا المتعلقة بالبيئة والإسكان والنقل ونوعية الحياة بدأت تسود مدن البحر المتوسط الكبيرة التي تمر بتوسع سريع. أإن المناطق الحضرية والمناطق الصناعية والموانى التي لم تخضع تنمويتها لرقابة كافية ويشكل الافتقار إلى مرافق مجاري فعالة وشبكات لمعالجة النفايات مناطق خطرة تساهم في تلوث البيئة البحرية والساحل والجو. وتؤكد الدراسات المنفذة بشأن الطاقة والنقل والنفايات الحضرية الحاجة إلى الاتجاه إلى إنتاج واستهلاك رشيد ومستدام أكثر. وينبغي النظر إلى السياسات بشأن التحكم في الطاقة وتعزيز مصادر طاقة متجددة على أنها ذات أولوية.

إذا أخذنا ما سبق معا، تبين هذه الدراسات بوضوح أن التنمية المستدامة للمناطق الساحلية هو عامل حاسم في مستقبل البحر المتوسط. وتبين أيضا أن إدارة القضايا البيئية يمكن أن تكون فعالة إذا تم إدراكها في في إطار منظور إنمائي. وهذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على موارد مالية جديدة وكذلك على قدرات علمية وتقنية وإدارية تسمح للدول والسلطات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية تعزيز قدراتها لتناول المشاكل البيئية. وأخيرا، لن يصبح تحسين البيئة ونوعية الحياة حقيقة إذا لم يتم إخطار الجمهور وتثقيفه، وإذا لم يشترك مواطنو البحر المتوسط ولا سيما النساء والأطفال.

التعاون المؤسسي المشترك القائم

تشكل الاستنتاجات الواردة أعلاه إطارا مرجعيا قويا لشركاء التنمية المستدامة في البحر المتوسط وقد تجسدت في سلسلة من التدابير المكملة:

- على مستوى الدول، من خلال إعداد واعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، تنفذ في أغلب الأحيان تحت إشراف لجان وطنية للتنمية المستدامة؛

- على مستوى البحر المتوسط، من خلال أعمال مشتركة للاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للاستثمار الذين قاموا بوضع برنامج المساعدة التقنية البيئية في البحر المتوسط؛

- على المستوى الأوروبي المتوسطي، من خلال إنشاء مشاركة أقرت في مؤتمر برشلونة.

واليوم يوجد تعاون حقيقي مؤسسي مشترك على المستوى الإقليمي دعي إليه الاتحاد الأوروبي ليقوم بدور مهم متزايد.

تنظيم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

أوصت دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٤ بلجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتمت الموافقة عليها في ١٩٩٥ وإنشائها في عام ١٩٩٦.

إن لجنة البحر المتوسط هي هيئة استشارية أنشئت باعتبارها محفلا للحوار وتبادل الآراء والمقترحات المقدمة للأطراف المتعاقدة وشركائهم بغرض تحديد استراتيجية إقليمية للتنمية المستدامة في البحر المتوسط.

ومع الأخذ في الاعتبار مقررات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، فإن مهمة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة هي تناول الجوانب العملية والمفاهيمية للتنمية المستدامة في البحر المتوسط. وتقوم بدراسة المشاكل الرئيسية للبيئة والتنمية في البحر المتوسط وتأخذ كأساس لعملها الأعمال التي تنفذها مراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط والمراصد الإقليمية والوطنية والوكالات الدولية المتخصصة ومراكز الخبرة (الجامعات وهيئات البحوث...).

وتتابع اللجنة مقررات الأطراف المتعاقدة وتستعرض المشاكل التي تواجهها ولا سيما فيما يتعلق بتكامل البيئة في السياسات الوطنية.

وتحدد لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتدعو إلى نشر الوسائل والتكنولوجيات البيئية الإبداعية المكيفة في سياق البحر المتوسط. وتحاول تيسير التبادلات فيما بين أعضائها وتعزز تطوير قدرتها لاتخاذ أعمال متعلقة بالبيئة.

تقدم توصيات لدعم تعاون خطة عمل البحر المتوسط مع مؤسسات التمويل الدولية الموجودة في البحر المتوسط ومع الاتحاد الأوروبي.

إن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة مسؤولة عن وضع تقييم استراتيجي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط من قبل الأطراف المتعاقدة طوال فترة أربع سنوات. ويتوقع التقييم الأول في عام ٢٠٠٠. وستساعد في جرد الإنجازات وتستعرض المشاكل التي واجهتها البلدان وكذلك أسبابها وستساعد في تقديم توصيات لمواصلة عمل اللجنة.

لجنة تعددية

تتألف اللجنة من ٣٦ عضوا كحد أقصى. ويمثلون كل طرف من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وكذلك شبكات السلطات المحلية والعاملون في المجال الاجتماعي الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

ويشارك جميع الأعضاء في اللجنة على قدم المساواة، وهو إبداع مهم. والأطراف المتعاقدة هم أعضاء دائمين للجنة أما الأعضاء الآخرين فعضويتهم لمدة سنتين وبالتالي هناك تناوب أكثر ومشاركة أوسع.

ويجري اعتماد نتائج وتوصيات اللجنة بتوافق الآراء.

وتعقد اللجنة اجتماعات عامة مرة واحدة في السنة حتى عام ٢٠٠٠ ومرة كل سنتين بعد ذلك.

وتقوم وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط الموجودة في أثينا، اليونان، بدور أمانة اللجنة وتخطر الأعضاء في كل دورة بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط والأنشطة لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والقضايا التي تتطلب النظر.

ويقوم عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة على أساس خبرة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة وتقيم علاقات عمل مع الأخيرة.

وتشارك في تبادل المعلومات والخبرة فيما بين لجان التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية.

وتستخدم، كلما كان ممكنا، نظام التقارير الموجود في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة وذلك لترشيد العمل وتجنب ازدواج الجهود.

العمل المبدئي للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

بناء على جدول أعمال القرن ٢١ للبحر المتوسط، قررت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تتناول كل فصل على نحو منفصل وتركز على عدد محدود من القضايا ذات الحيوية للبحر المتوسط بما في ذلك القضايا التي من المتوقع تحقيق تقدم حقيقي فيها.

وفي عام ١٩٩٧، ستركز اللجنة على موضوعين تم الحصول فيهما على معرفة وخبرة:

- الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية ولا سيما من منظور استراتيجي وسياسي لاتخاذ القرارات؛

- إدارة موارد المياه والتركيز على الطلب.

تم تحديد ستة موضوعات ستنظر فيها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في المرحلة الثانية بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩: مؤشرات التنمية المستدامة، السياحة الإيكولوجية، الإعلام، تعزيز الوعي والمشاركة، التجارة الحرة والبيئة، الصناعة والتنمية المستدامة، إدارة التنمية الحضرية والريفية.

وسيكون مدير مهمة مسؤولا عن كل من الموضوعات الثمانية ويجتمع مع رئيس فريق عامل موضوعي فيما بين الدورات، ويتلقى كل فريق موضوعي دعما تقنيا من خطة عمل البحر المتوسط ومراكزها

للأنشطة الإقليمية. وتطوع أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة من الدول والمجموعات الرئيسية للعمل كمدراء مهمات والمشاركة في أفرقة العمل الموضوعية طبقا لمجالات اهتمامهم.

وبالنسبة لطرق عملها، اعتمدت لجنة البحر المتوسط جوانب تعتبرها إبداعية وفعالة في آلية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. وكان نظام مدير مهمة بصورة خاصة أحد أكثر نماذج التعاون الإيجابي في جدول أعمال القرن ٢١ وإعادة تأكيد عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة ووضع تآزر محسن للتنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

خصصت خطة عمل البحر المتوسط أموالا للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة باعتباره "رأس مال البدء" للسماح لمدير المهمات بحفز أنشطة الأفرقة الموضوعية، وكلما كان ضروريا، لتلقي الدعم على هيئة خبرة تقنية. وتأمل أيضا لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تشجع الموضوعات المهمة التي تناولتها بلدان البحر المتوسط والمنظمات الدولية المعنية على إضافة مواردها سواء ماليا أو من خلال إتاحة موظفين.

يشكل الطابع الإقليمي للجنة البحر المتوسط وتشكيلها مساهمة إبداعية في تنفيذ قرارات جدول أعمال القرن ٢١. وباعتبارها محفلا إقليميا للحوار والأنشطة، تشكل جسرا بين الزخم العالمي لقمة الأرض في ريو وجهود الدول على المستوى الوطني.

وتمثل اللجنة إطارا مشرقا لتحديد استراتيجية للتنمية المستدامة في البحر المتوسط حقيقية وعاملا حيويا للبحر المتوسط في القرن الحادي والعشرين.